

الفصل الثالث

القضاة والحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية

أولاً - مذاهب القضاة وتأثير ذلك في دورهم القضائي.

- القضاة الحنفية - القضاة المالكية - القضاة الشافعية -

القضاة الحنابلة - القضاة الظاهرية - القضاة الجبرية.

ثانياً - النقابات في بغداد ودورها القضائي.

ثالثاً - موقف القضاة من العلويين والفاطميين والصوفية،

وأهل الذمة - موقف القضاة من العلويين - موقف القضاة من

الفاطميين - موقف القضاة من الصوفية - القضاة وموقفهم من

أهل الذمة.

رابعاً - الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على

القضاة.

خامساً - الدور السياسي للقضاة في بغداد.

أولاً- مذاهب القضاة وتأثير ذلك في دورهم القضائي:

كان من الطبيعي أن يتأثر القضاة بالصراعات المذهبية في بغداد، ويؤثرون فيها، إذ أن تعدد المذاهب الدينية في تلك الفترة كان يقتضي وجود قضاة لكل مذهب من هذه المذاهب، ينفذون الأحكام في الدوائر القضائية وفقاً لما تقتضيه تشريعات مذهبه، كذلك كان من الطبيعي أن يدافع قضاة كل مذهب عن مذهبهم، ويعملون على نشره، ولحيلولة دون سيطرة المذاهب المخالفة لهم ببغداد.

وكان هناك مذهبان اعتمد عليهما قضاة بغداد في أحكامهم، وهما مذهب: المعتزلة، والمذهب الأشعري، وسوف نتحدث عن هذين المذهبين قبل التعرض للمذاهب الأخرى التي تعتمد على هذين المذهبين.

لما عن مذهب المعتزلة، فبدائية ظهوره كانت بالبصرة بعد أن انشقوا على الحسن البصري (ت 110هـ / 729م)، ولأن الرجلين اللذين أسما مدرسة الاعتزال هما: واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد⁽¹⁾، والمعتزلة يسمون بأصحاب العدل والتوحيد، ويلقبون بالقدرية، والعلوية⁽²⁾، وهنا يمكن أن نتساءل من الذي يمكن أن نطلق عليه معتزلي؟

(1) عائشة يوسف المناعي، المعتزلة والشيعة الإمامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البينات للدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الأزهر 1990م، ص 3، 4.

(2) عبد المنعم الحفني، موسوعة الفرق والجماعات المذاهب الإسلامية، دراسات، القاهرة، 1993، ص 358.

الفصل الثالث

ولعل الرد عن هذا السؤال هو رأي أحد أقطاب المعتزلة ومؤلفيهم، وهو ابن الخياط (1) الذي يرى أن اسم الاعتزال لا يطلق على هؤلاء الذين قد يوافقون المعتزلة في بعض من أصولهم، ويخالفونهم في الأصول الأخرى، فإنه لا يستحق أن يطلق عليهم بأهل الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة: (التوحيد، والعدل، والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر) فإذا كملت في المسلم هذه الخصال الخمس فهو معتزلي، ويصف: Peters (2) المعتزلة بأنها فلسفة لا هوائية أو فلسفة إلهية تبدأ نقطة انطلاقها من معنى إلهي خالص.

أما نشأة واصل بن عطاء على يد محمد بن الحنفية، فهي حقيقة تاريخية ثابتة، وقد أثبتها البلخي (3) في قوله: "كان واصل بن عطاء من أهل المدينة ربه محمد بن الحنفية بن علي بن أبي طالب، وعلمه، كان مع ابنه أبي هاشم بن عبد الله بن محمد في الكتاب، ثم صحبه بعد موت أبيه صحبة طويلة.

وحكى عنه بعض السلف أنه قيل له كيف كان علم محمد بن علي؟ فقال: إذا أردت أن تعلم ذلك فانظر إلى أثره في واصل"، كما تتلمذ زيد بن

(1) الانتصار، تحقيق لبيرج، ط. دار الكتب المصرية، القاهرة، 1935م، ص127، 126.

(2) *Gods created speceh, J.R. T. M, leidn, Brill 1976, p. 3.4.*

(3) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق فواد سيد، ط. دار التونسية للنشر، دمشق

1974م، ص65، 64؛ عائشة المناعي، المعتزلة والشيعية الإمامية، ص9.

الفصل الثالث

على زين العابدين ع على يد واصل بن عطاء، حتى أن المعتزلة يعدونه منهم (1).

وهذا يدل على ميل قضاة الشيعة إلى أصول المعتزلة، وخاصة الزيدية منهم، وتفضيل هذا المذهب على غيره من المذاهب، وبسبب تلمذة واصل على يد محمد بن الحنفية في المدينة، وأن واصلاً جاء به من هناك في قول المطي (2): "وكان أول ظهور لاعتزال بالبصرة بعد أن جاء به أبو حنيفة واصل بن عطاء من المدينة".

فقد ذكر أبو هلال عبد الله بن سهل العمكري (3) على لسان الجاحظ بأن واصلاً أول من قال للحق يعرف من وجه أربعة: كتاب ناطق، وخبر مجتمع عليه، وحجة عقل، وإجماع، وأول من علم الناس كيفية مجيء الأخبار وصحتها وفسادها. والمدقق لهذا النص لا يخامر أنه شك في أن واصلاً يضع الشرع على قدم المساواة مع العقل من حيث إن كلاهما مصدر مؤد إلى اليقين، وعدم جواز الخطأ على العقل، وهو أقدم من نجد عنده فكراً منظماً عن العقل والشرع باعتبارهما مصدرين لليقين.

وأما عن القضاة ببغداد في العصر البويهي، فكان كثير منهم خلال الفترة الأولى من المعتزلة أو يدعو إلى المعتزلة (4)، وهذا كلام لا خلاف

(1) مصطفى الشكعة، الأئمة الأربعة، ط. دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1983م ص51.

(2) التنبية والرد على أهل الأهواء والبدع، تعليق محمد زاهد الكوثري، ط. مكتبة المتنبى، بغداد 1968م ص38.

(3) الأوائل، تحقيق محمد السيد الوكيل، ط. دار البشير، سنة 1987 م ص374؛ عائشة المناعي، المعتزلة والشيعة الإمامية، ص 63.

(4) Kapir. M., Ddministration of justice during the Buwayhid's period, 1 - c p. 190.

فيه، فمن القضاة ببغداد الذين اعتمدوا على الاعتزال في أصولهم منهم قاضي بغداد ابن صبر الحنفي المعتزلي (1)، وعلي بن المحسن التتوخي، و كان شيعياً معتزلياً (2)، رغم أن عائلة التتوخي ببغداد كانت على مذهب أبي حنيفة، وأيضاً قاضي بغداد السيرافي كان على مذهب أبي حنيفة، وكان يذكر أنه معتزلي (3)، وكان على رأس المعتزلة ببغداد قاضي القضاة ابن معروف الحنفي للمعتزلي (4)، وأقضي للقضاة الماوردي الذي اتهم بالاعتزال، ودافع عنه السبكي (5) بأنه ليس من المعتزلة، وغيرهم من قضاة بغداد انتحلوا في أصولهم مذهب المعتزلة، وأيضاً قضاة الزيدية الذين تولوا نقابة الأشراف كانوا يقضون في أصولهم بمذهب المعتزلة نظراً لافتتاح الزيدية على سائر المذاهب، وبخاصة للمعتزلة في الأصول (6)، وهكذا كان دور مذهب الاعتزال ببغداد في العصر البويهي له تأثيره المباشر في القضاة والقضاء.

ويأتي الحديث عن مذهب الأشعري ومؤسس المذهب هو أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، وينتهي نسبه إلى أبي موسى الأشعري صاحب النبي p، ولد سنة (260هـ / 873م)، وقد لزم المعتزلة في علم الكلام

(1) مسكويه تجارب الأمم، ج 2 ص 399؛ السيوطي، طبقات المفسرين، ب. ط طهران 1960م ص 451 ولزيد من المعرفة انظر الداودي، طبقات المفسرين، ج 2، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة 1972م ص 159، 158.

(2) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 6، ق 21، ص 401.

(3) الخطيب، تاريخ بغداد، ج 7 ص 342 ابن الجوزي، المنتظم، ج 7 ص 95.

(4) الذهبي، تاريخ الإسلام (حولت 381 - 400هـ)، ص 33.

(5) طبقات الشافعية الكبرى، ج 5، ص 270؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 6، ق 21، ص 451.

(6) أحمد صبحي، الزيدية، ص 221.

يأخذ عنهم أربعين سنة، إلى أن تبحر في مذهب الاعتزال، ولكنه لم يكن يتعصب له كغيره من المعتزلة؛ بل كان يتحرى الحق والصواب⁽¹⁾، وكان من أهل السنة من رأى أن علم الكلام بدعة مذمومة، وأنه لا يصح الاشتغال بالرد على للزندقة ونحوهم؛ لأن الرد عليهم إذاعة لشبههم بين الناس، فجاء مذهب الأشعري مذهباً جديداً وسطاً بين أفراد المعتزلة، وتقرىط القدامى من أهل السنة ففر منه الفريقان؛ بل كان القدامى من أهل السنة وأشباههم في الجمود أشد عليه من المعتزلة، ولكنه انتصر أخيراً على الفريقين، حتى صار مذهبه مذهب جمهور المسلمين في مشارق الأرض ومغاربه، ولم يبق لمذهب المعتزلة أثر إلا بين بعض فرق الشيعة، وبعض من أهل السنة المتشددين من الحنابلة وغيرهم⁽²⁾.

ويذكر السبكي⁽³⁾ أن الحنفية كان أكثرهم أشاعرة، وفي موضع آخر يذكر أن المالكية تتبع في الأصول عقيدة أبي الحسن الأشعري؛ بحيث لا يرى مالكي إلا أشعرياً، ويتبع غالب الشافعية في الأصول مذهب أبي الحسن الأشعري، وأن أغلبهم أشاعرة لا يستثنى إلا من لحق منهم بتجسيم⁽⁴⁾، أو

(1) أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، على بتصحيحه؛ فلumon ريتز، طبع، الهيئة العامة لتصور الثقافة، القاهرة، 2000م، ص1-50.

(2) عبد المتعال السبكي، المجددون في الإسلام من القرن الأول إلى الرابع عشر، ب. ط، مكتبة الأدب، القاهرة 1996م، ص22.

(3) طبقات الشافعية الكبرى، ج2، ص11؛ أحمد تيمور، المذاهب للفقهية الأربعة، ط. دار الأفاق العربية، القاهرة، 2001م، ص63، 62.

(4) المجسمة، هم فرق كثيرة أصحاب أحمد بن حنبل، وأصحاب محمد بن كرام، وأصحاب مقاتل بن سليمان، وأصحاب هشام بن الحكم، وأصل مذهبهم، وصفهم الله تعالى بالجسم إلا أن بعضهم قالوا، تعني بالجسم الموجود لا غير الأعضاء، وبعضهم قالوا، هو جسم له ست جهات كما لسائر الأجسام،

الفصل الثالث

اعتزال ممن لا يعبأ الله به (1)، وقد اضطر الأشاعرة أمام هذه الضرورة المتمثلة في وجود تيارات فكرية متعددة ومتعارضة أحياناً، وخاصة في العصر البويهي، الذي شهد مزيد من إعمال الفكر بما يمكنهم من الوقوف أمام فكر المعتزلة فصار الأشاعرة يستخدمون التأويل، أو بمعنى آخر يستخدمون العقل لخدمة النص (2).

ومن أبرز القضاة ببغداد في العصر البويهي الذين اتبعوا مذهب الأشعري وساعدوا على انتشاره ببغداد وخارجها والدفاع عنه، هو القاضي الباقلائي شيخ السنة ولسان الأمة، ويُعد الباقلائي من المجددين لمذهب أبي الحسن الأشعري، جاء بغداد مع عضد الدولة البويهي، واشتغل بالجدل والمناظرة دفاعاً عن الدين، ويبدو أنه استقر ببغداد بعد وفاة عضد الدولة البويهي عام (371هـ / 982م)، والقاضي الباقلائي مالكي المذهب أشعري في مذهبه الاعتقادي (3)، يذكر العماد الحنبلي (4) على لسان ابن تيمية قال: أن القاضي الباقلائي أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري، ليس فيهم

إلا أنه لا يشبه الأجسام، وأحمد بن حنبل كان رجلاً صالحاً لم يقل بالتشبيه، أما ابن الكرام رأس المشبهة، وهو كان يقول بالتشبيه، (انظر البزدوي، كتاب أصول الدين، تحقيق هانز بيتر نس، وآخرين، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة 1963، ص 253؛ أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص 217.

(1) السبكي، طبقات الشافعية، ج 2، ص 161، 162؛ أحمد تيمور، المذاهب الفقهية الأربعة، ص 87.
(2) فتحي أبو سيف، الماوردي عصره، وفكره السياسي، ط. مكتبة سمود رأفت القاهرة، ص 1990م، ص 44.

(3) الخطيب، تاريخ بغداد، ج 5، ص 380؛ ابن عساكر، تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ب. ط. مطبعة التوفيق، دمشق 1347، ص 17، 18؛ ابن فرحون، الديباج، ص 128.

(4) شذرات الذهب، ج 3، ص 165.

الفصل الثالث

مثله قبله ولا بعده، ومما لقب به أنه "شيخ السنة، ولسان الأمة، وإمام وقته" وغيرها من الألقاب، وهو يعتبر مجد الدين على رأس المائة الرابعة على الصحيح⁽¹⁾، وكان القاضي الباقلاني صارماً في الجدل قوي الحجة شديد الوطأة على المخالفين فسي حين يقول الخطيب⁽²⁾ أن ابن المعلم⁽³⁾:
شيخ الرافضة ومتكلمها على المذهب الإمامي، كان مع بعض أصحابه في مجلس من مجالس النظر، إذ أقبل القاضي الباقلاني فالتفت ابن المعلم لأصحابه وقال: قد جاءكم الشيطان، وقد سمع القاضي مع بعده عن القوم كلامهم، فلما جلس قال لابن المعلم وأصحابه قال الله تعالى: {لَأَن تَرَأَوْا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤْوَهُمْ أَرْأُوهُمُ أَزْوَاجًا}،⁽⁴⁾ يقصد أنه إن كان شيطاناً كما يزعمون فهم كفار، وقد أرسل عليهم، لقد هاجم أصحاب المذاهب الأخرى للقاضي الباقلاني، وعلى رأسهم ابن حزم، فكان مخالفاً له متعصباً في النقد لمذهبه والطمع عليه إلى حد التكفير⁽⁵⁾ ذلك الدور الذي قام

(1) للقاضي عياض، المدارك، ص 117؛ ابن عسكرك، تبين كذب المغتري، ص 51 وما بعدها.

(2) تاريخ بغداد، ج 5 ص 379.

(3) ابن المعلم، هو أبو عبد الله بن محمد بن النعمان، سعيد البخدي المعروف ضد الشيعة بالشيخ المفيد، وعند غيرهم بابن المعلم أو ابن المواد، ولد عام (336هـ/947م)، وتوفي سنة (413هـ/1022م) (نظر الخطيب، المصدر السابق، ج 5 ص 221، وإذا كان أهل السنة يفتخرون في ذكرهم لهذه القصة بمقدرة القاضي الباقلاني، فإن الشيعة من جانبهم يبالغون في بيان كدره شيخهم (النظر عياض بن محمد رضا القمي، هدية الأحياب في ذكر المروفين بالكنى والألقاب والأسماء، ج 1 ص 103، ط النجف 1349هـ/1930م).

(4) سورة مريم، آية 83.

(5) ابن حزم، الفصل، ج 4 ص 225، 226؛ الباقلاني، التصديق، ص 13.

الفصل الثالث

به الباقلائي قاضي بغداد، والذي عاش في ظل الدولة البويهية، ورعايتها له، والاعتماد عليه في الرسائل السياسية (1).

كما ندرك أيضاً بعض قضاة بغداد في العصر البويهي اعتمدوا في قضائهم على مذهب أبي الحسن الأشعري في أصولهم، ومنهم القاضي أبو إسحق الإسفرائيني الشافعي، كان في هذا العصر رأس الأشعرية، وعمل على نشر مذهب الأشعري، انتهى إليه رئاسة المذهب الشافعي ببغداد، وجمع مجلسه للمناظرة نحو من ثلاثمائة متفقه على مذهب الشافعي الأشعري (2)، وكان أحد من بلغ حد الاجتهاد والفقن والكلام والأصول ومعرفة الكتاب والسنة، وذكر أن صاحب ابن عباد وزير البويهيين كان إذا انتهى إلى ذكر القاضيين الباقلائي والإسفرائيني، وكانوا معاصرين له من أصحاب الأشعري قال لأصحابه ابن الباقلائي بحر مغرق، والإسفرائيني نار تحقر (3)، ومنهم القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي البغدادي الفقيه المالكي، تولى القضاء ببغداد، وكان على مذهب أبو الحسن الأشعري (4)، وكان أيضاً على مذهب الأشعري القاضي المعروف بابن اللبان قاضي الأزج ببغداد، وكان على مذهب الشافعي، وكان ثقة صاحب القاضي أبا بكر الباقلائي الأشعري، ودرس عليه أصول الديانات، وأصول الفقه

(1) انظر الفصل الأول، فقرة الرسائل السياسية.

(2) الإسنوي، طبقات الشافعية، ص 29؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 474.

(3) ابن عساكر، تبیین كذب المفتري، ص 241، 242.

(4) نفسه، ص 249، 250.

الأشعري، ودرس فقه الشافعي على القاضي أبي حامد الإسفرائيني الأشعري⁽¹⁾، وغيرهم من قضاة بغداد في تلك الفترة.

— القضاة الحنيفة:

الحنفية مذهب ينسب إلى مؤسسه أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، ولد سنة (80هـ / 699م)، وتوفي سنة (150هـ / 967م)⁽²⁾، وهو أشهر من أن نعرف به، فمناقبه عظيمة، ومفاخره جليلة، ويكفي أن الشافعي — رحمة الله عليه قال: "الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة"، وعلق الذهبي⁽³⁾ هذه المقولة فقال: "الإمامة في الفقه ودقائقه مسلمة إلى هذا الإمام، وهذا أمر لا شك فيه".

ويعتد المذهب الحنفي أول مذهب فقهي من المذاهب التي انتشرت بين المسلمين، وكان منشأه بالكوفة؛ حيث كان أبو حنيفة يقيم بها، ثم لانتشر في بغداد على يد تلاميذه⁽⁴⁾، والإمام محمد الباقر أول من أخذ عنه أبو حنيفة من آل البيت، وكان عالماً سيدياً جليلاً متصفاً بأخلاق بيت النبوة، وقد لقب بالباقر؛ لأنه تبقر في العلم أي توسع فيه، وممن أخذ عنهم أبو حنيفة من أهل البيت الإمام زيد بن علي زين العابدين، وزيد أخ لمحمد الباقر الإمام، وزيد أصغر من أخيه بيضعة عشر عاماً، لمولده سنة

(1) ابن عسك، تبیین كذب المغفري، ص 261.

(2) ابن النديم، الفهرست، ص 342 — 343؛ ابن فرحون، الديباج، ص 23؛ أحمد تيمور، المذاهب الفقهية الأربعة، ص 50؛ محمد أبو زهرة، أبو حنيفة، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1947م، ص 12.

(3) سير أعلام النبلاء، 6، ص 403.

(4) طه عبد المقصود، الجوانب الحضارية في بغداد وقرطبة في القرنين الثالث والرابع، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية دار العلوم، القاهرة، 1998م، ص 122.

(79هـ / 698م) أما مولد محمد الباقر (56هـ / 676م)⁽¹⁾، والذي جعلنا نتعرض للتعريف بالإمامين السابقين هو أخذ قضاة الزيدية الفروع عن الإمام أبي حنيفة بسبب هذه الصلة الوثيقة⁽²⁾.

وخلاصة القول: أن مذهب أبي حنيفة يعتمد على الكتاب والسنة والإجماع، والقياس، أي أنه يعود إلى القرآن والحديث الصحيح، والذي أجمع عليه، وهو يتبع القياس والاستحسان، ويعتبر القياس أساس التشريع في فقه أبي حنيفة⁽³⁾.

وفي العصر البويهي اختلف الأمر فشارك المذهب الحنفي المذاهب الأخرى، ولم يعد المذهب الرسمي في تولي مناصب القضاء ببغداد، ومن أبرز القضاة الحنفيين ببغداد: المحسن التتوخي، تولى القضاء بنواحي بغداد، وكان هو وأسرتاه على مذهب أبي حنيفة، ولكن خالفهم في المذهب ابنه علي بن المحسن التتوخي، فتحول عن المذهب الحنفي إلى المذهب الشيعي المعتزلي⁽⁴⁾، ويرجع السبب في ذلك علاقته القوية بالأمراء البويهيين في أواخر العصر البويهي، الأمر الذي جعلهم يسندون إليه للقضاء، ودار ضرب العملة. وأيضاً من قضاة العصر البويهي على الجانب الشرقي من

(1) مصطفى الشكعة، الأئمة الأربعة، ص 49 - 50.

(2) أحمد صبحي الزيدية، ص 25؛

Nettaqada gens- firaq ، <http://www.islamwen>.

(3) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 5، ص 139، الزركلي، الأعلام، ج 9، ص 14، محمد أبو زهرة، أبو حنيفة،

ص 323 - 342؛ فتح الله خليل، أبو حنيفة، معجم أعلام الفكر الإسلامي، ب. ط، الهيئة المصرية

العامة للكتاب، القاهرة 1984م، ص 378.

(4) ابن كثير، البداية والنهاية، ج 11، ص 253، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 6، ص 21، ص 49، الزركلي،

الأعلام، ص 224، 225.

الفصل الثالث

بغداد أبو عبد الله بن موسى، كان على المذهب الحنفي⁽¹⁾، وعائلة أبي الشوارب الثلاثة الذين تولوا منصب قضاء القضاة ببغداد في العصر البويهي وهم: الحسن، والعباس، وأحمد أولاد عبد الملك بن أبي الشوارب، وكلهم كانوا على مذهب أبو حنيفة⁽²⁾، والقاضي الصيمري كان إمام مذهب أبي حنيفة في وقته، ومن أبرز المصنفين في العصر البويهي، وله مصنفات في مناقب أبي حنيفة، وكان يحكم بمذهب أبي حنيفة بربيع للكرخ ببغداد، ولم يزل يتقلده إلى وفاته⁽³⁾، وأيضاً أبو سعيد السيرافي كان على مذهب أبي حنيفة في الفقه، وسكن بغداد، وولي القضاء بها في العصر البويهي⁽⁴⁾.

والقاضي السمناني سكن بغداد وحدث بها، وكان ثقة عالماً فاضلاً سخياً حسن الكلام، وكان على مذهب أبي حنيفة، تولى القضاء والحسبة ببغداد في العصر البويهي⁽⁵⁾، وقاضي القضاة عبيد الله بن معروف الذي تولى القضاء ببغداد أكثر من مرة في العصر البويهي، وكان على مذهب أبي حنيفة، وهو مذهبه في الأصول والاعتقال⁽⁶⁾.

- (1) ابن كثير، البداية والنهاية، ج 11، ص 1227؛ أبو الوفاء القرشي الحنفي، الجواهر المضئية في طبقات الحنفية، ج 1، ص 106 0
- (2) لعيني، عقد الجمان (مخطوط)، ق 5، ص 19، ص 742؛ الخطيب، تاريخ بغداد، ج 3، ص 109؛ الغزي المصري، الطبقات السنية في تراجم الحنفية، ج 1، ص 214.
- (3) الخطيب، المصدر السابق، ج 8، ص 78، 79؛ العمري، مسالك الأبصار، ج 6، ص 190؛ أبو الوفاء القرشي، الجواهر المضئية في طبقات الحنفية، ج 1، ص 214.
- (4) الخطيب، المصدر السابق، ج 7، ص 134؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 195؛ ابن كثير، المصدر السابق، ج 11، ص 250.
- (5) الخطيب، المصدر السابق، ج 5، ص 1382؛ ابن كثير، المصدر السابق، ج 11، ص 344.
- (6) الغزي المصري، طبقات السنية في تراجم الحنفية، ج 4، ص 417.

الفصل الثالث

و آخر قاضي قضاة حنفي ببغداد في العصر البويهى، وبداية العصر السلجوقي هو القاضي أبو عبد الله الدامغاني، تولى القضاء ببغداد سنة (447هـ / 1055م)، وطالت أيامه، وانتشر ذكره، كان نزيهاً عفيفاً، انتهت إليه الرياسة في مذهب أبي حنيفة، و شهد عنده القاضي أبو الطيب الطبري شيخ الشافعية ببغداد، وكان يقول أبو عبد الله الدامغاني القاضي أعرف بمذهب الشافعي من كثير من أصحابنا⁽¹⁾، وهذا دليل على أن قاضي القضاة ببغداد لم يكن يقتصر على معرفة مذهب بعينه، ولكن كان ملماً بجميع المذاهب للفقهاء؛ حتى يستطيع التوفيق بين المذاهب في إصدار الأحكام مع تفرقه في مذهبه الخاص.

— القضاة المالكية:

ينسب هذا المذهب إلى الإمام مالك بن أنس الأصبحي (رضى الله عنه)، المولود سنة (93هـ / 712م)، والمتوفى بالمدينة سنة (179هـ / 769م)، وهو ثاني المذاهب الأربعة في القدم، وقد نشأ المذهب المالكي بالمدينة موطن الإمام مالك، ثم انتشر في الحجاز، وظهر ببغداد ظهوراً كثيراً⁽²⁾، ويعتبر مالك إمام أهل الحديث ذلك أنه عاش ومات في المدينة؛ حيث الأكثرية من أهل السنة، لذلك لم يشترط مالك في الحديث ما اشترطه

(1) الخطيب، تاريخ بغداد، ج 3 ص 109؛ المعري، مسالك الأبرار، ج 6 ص 92، 93؛ أبو الحسنات الهندي، اللوائد البهية في تراجم الحنفية، تطبيق السيد محمد بدر الدين، ط. مطبعة السعادة، مصر 1324هـ ص 183، 182.

(2) القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج 1 ص 49، العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج 1 ص 289، 292؛ أحمد تيمور، المذاهب الفقهية الأربعة، ص 64.

الفصل الثالث

أبو حنيفة من الشهرة وغيرها ؛ بل اشترط صحة السند، كان أساس مذهبه القرآن، ثم السنة، وكان يلجأ بعد القرآن والسنة للإجماع (1)، وهذا يعني أن القياس آخر ما لجأ إليه مالك، عكس أبي حنيفة، وقد دون مالك مذهبه في كتاب "الموطأ"، وقد نقل مالك إجماع أهل المدينة في موطنه على نيف وأربعين مسألة، وورد عن الشافعي أنه قال: "إذا جاعك الخبر فمالك النجم"، وكان مالك ابن أنس إذا شك في الحديث طرحه كله (2).

ومن قضاة المذهب المالكي ببغداد في العصر البويهى القاضي أبو طاهر محمد بن نصر الذهلي كان شديد المذهب، متقن الفقه على مذهب مالك، له مجلس يجتمع إليه المخالفون، ويتناظرون بحضرتة، فيقرب بينهم المسائل على مذهب مالك بطريقة حسنة (3)، وكذلك القاضي أبو الحسن محمد صالح الهاشمي ابن أم شيبان، عمل بفقه الإمام مالك، وتولى منصب قاضي القضاة ببغداد في العصر البويهى، وكان يختار أعوانه على المذهب المالكي، وله في مذهبه منصفات (4).

(1) ابن فرحون، للديباج المذهب، ص 65، مصطفى الشكعة، الأئمة الأربعة، ص 166، غصام شبارو، القضاء والقضاة في الإسلام، ص 129، 130.

(2) الحافظ القرطبي، الانتفاء في فضائل الأئمة الفقهاء، ب. ط، دار الكتب العلمية، بيروت (د-ت)، ص 23؛ خلية با بكر الحسن، دراسات في تاريخ المذهب المالكي، ط. مكتبة الزهراء، مصر 2001م، ص 13؛ ولمزيد من المعرفة انظر، النجوم الزاهرة، ج 2، ص 96، الأعلام، ج 6، ص 128.

(3) التتوخي، نشوار المحاضرة، ج 5، ص 117؛ ابن الجوزي 7 ص 90؛ ابن فرحون، الديباج، ص 404، العماد، شذرات، ج 3، ص

(4) السيوطي، دفع اللباس عن بني العباس، (مخطوط بدار الكتب تحت رقم 201، مكر فيلم 14153)، ص 263؛ التتوخي، نشوار المحاضرة، ج 5، ص 8؛ ابن فرحون، الديباج، ص 409؛ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج 1، ص 130.

الفصل الثالث

أما أبرز قضاة المذهب المالكي في العصر البويهي فهو القاضي عبد الوهاب بن نصر الثعلبي البغدادي، وهو أحد ركائز المذهب المالكي عند المحققين من العلماء في المذهب المالكي، وذلك في العبارة الجامعة لهم: "لولا القاضي أبو بكر الأبهري، والقاضيان أبو الحسن بن القصار⁽¹⁾، وأبو محمد عبد الوهاب لذهب الفقه المالكي من بغداد⁽²⁾، وكل من القاضيين توليا القضاء ببغداد في العصر البويهي، وكان القاضي أبو الحسن بن القصار مالكيًا تفقه بالأبهري، وقال الشيرازي⁽³⁾ المعاصر لبني بويه، كان له كتاب في مسائل الخلاف، لا أعرف للمالكية كتاباً في الخلاف أحسن منه، وكان أصولياً يعقد مجالس للنظر، وولي القضاء ببغداد، ولم نعلم في أي دائرة قضائية تولى القضاء بها، وقال أبو در: "هو أفقه ما رأيت من المالكيين⁽⁴⁾".

— القضاة الشافعية:

ينسب هذا المذهب إلى الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي ولد في غرة سنة (150هـ / 769م)، وتوفي

(1) ابن القصار، علي بن عمر بن أحمد الفقيه أبو الحسن ابن القصار البغدادي المالكي، ولي قضاء بغداد، وكان ثقة توفي سنة (397هـ / 1006م) (انظر، الخطيب، تاريخ بغداد ج 12 ص 41، الشيرازي، طبقات الفقهاء، ص 198).

(2) القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج 1 ص 53؛ صبحي محمد جميل، القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر بطنطا، العدد 27، لسنة 2004م ص 1371-1327.

(3) طبقات الفقهاء، ص 168.

(4) الصفدي، الوافي بالوفيات، ق، 21، ج 6، ص 350؛ القاضي عياض، المصدر السابق، ج 1 ص 114؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (حوادث 381 - 400هـ)، ص 45.

الفصل الثالث

في مدينة الفسطاط بمصر سنة (204هـ / 819م)، أما مذهب الشافعي فيعتبر مذهب أهل الحديث والرأي، لأنه جمع بين طريقة أهل الحديث في المدينة وأهل الرأي والقياس في العراق، وقد دون ذلك في كتابه "الأم" (1)، فأصول الفقه للشافعي هي الأخذ بالكتاب والسنة والإجماع والقياس (2)، ونستخلص من فقه الإمام الشافعي أنه كان يميل إلى أهل الحديث، ويرجع ذلك إلى قول الشافعي: "مالك بن أنس معلمي، وعنه أخذت العلم" (3).

وكان أصحاب الشافعي - رضي الله عنهم - يكرهون للنخول في القضاء اقتفاءً لأثر الشافعي، واقتداءً به (4)، وكان العصر البويهي بداية لتولي قاضي قضاء شافعي لأول مرة، وهذا ما جاء في المصادر عن قاضي القضاء أبي السائب عتبة الشافعي، وهذا الرجل أول من ولي منصب قضاء القضاء ببغداد في العصر البويهي من الشافعية (5)، وسيطر على مناصب القضاء ببغداد، وكان يولي القضاء على المذهب الشافعي، والمثال على ذلك عمر بن أكنم، ولي القضاء ببغداد في أيام الخليفة المطيع لله من

(1) محمد أبو زهرة، الشافعي، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة 1948م، ص186؛ مصطفى الشكعة، الأئمة الأربعة، ص 121، 122؛ أحمد تيمور، المذاهب الفقهية الأربعة، ص 186 - 233.

(2) البردوي، كتاب فيه معرفة الحجج الشرعية، تقديم ماري برنند، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة 2003م، ص24-44 بمحمد أبو زهرة، المرجع السابق، ص 186، 255، 286، 293؛ الشكعة، المرجع السابق، ص 123.

(3) الحافظ القرطبي، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ص 23.

(4) ابن أبي الدم، كتاب أدب القضاء، ج 1، ص68.

(5) الخطيب، تاريخ بغداد، ج 11، ص49، 12، ص320؛ ابن كثير، طبقات الفقهاء الشافعيين، ج 1، ص256، ولمزيد من المعرفة انظر البداية والنهاية، ج 11، ص237؛ العبر، ج 2، ص183؛ شذرات الذهب، ج 3، ص15؛ قاضي شهبه، طبقات الشافعية، ص 129.

الفصل الثالث

قبل أبي السائب عتبة ثم ولي قضاء القضاة ببغداد بعد ذلك، وكان يُعد الرجل الثاني الذي ولي منصب قضاء القضاة ببغداد من الشافعية بعد أبي السائب عتبة (1)، وتعاقب بعد ذلك على منصب قاضي القضاة من الشافعية القاضي ابن ما كولا تولى سبع وعشرون سنة، وكان على مذهب الشافعي، وانتهت ولايته في أواخر العصر البويهي سنة (447هـ / 1055م) بوفاة (2).

وجاء منصب أفضى القضاة لأول مرة ببغداد في العصر البويهي، وتولى ذلك المنصب الشافعية، فأول من تقلد ذلك المنصب هو أبو الحسن الماوردي (3)، وهو من وجوه الفقهاء الشافعية، وله تصانيف عدة في أصول الفقه، وفروعه وغير ذلك، وكان حافظاً للمذهب (4).

ومن قضاة بغداد في العصر البويهي الذين هم أقل رتبة؛ أي الذين تولوا منصب قاضي على المذهب الشافعي، فمنهم القاضي أبو العباس الأبيوردي أحد فقهاء الشافعية، سكن بغداد وولي القضاء بها على الجانب

(1) العيني، عقد الجمان (مخطوط)، ج 18، ص 70؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 11، ص 214؛ ابن الجوزي، المنتظم ج 8، ص 17، 18.

(2) العيني، المصدر السابق (مخطوط)، ج 2، ص 115؛ الخطيب، تاريخ بغداد، ج 8، ص 80؛ ابن كثير، طبقات الشافعية، ج 1، ص 410؛ ابن كثير، المصدر السابق، ج 12، ص 33؛ ابن الجوزي، المصدر السابق، ج 8، ص 167.

(3) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج 5، ص 267؛ اللواتي، طبقات المفسرين، ج 1، ص 421؛ ابن قاضي شهاب، طبقات الشافعية، ص 230، 231؛ ابن كثير، طبقات الشافعية، ج 1، ص 418.

(4) الصغدي، الوافي بالوفيات، ج 6، ص 451 - 453.

الفصل الثالث

الشرقي، ومدينة المنصور في أيام قاضي القضاة ابن الأكفاني، وكان من كبار الشافعية، وكان يدرس ويفتي على مذهب الشافعي (1).

والقاضي ابن اللبان، وكان ثقة، صحب القاضي أبا بكر اللبافلاني الأشعري، ودرس فقه الشافعي على القاضي الإسفرائيني، وولى قضاء دائرة الأزج ببغداد إبان العصر البويهي (2)، وأيضاً محمد بن أحمد بن يحيى أبو الفرج القاضي الشافعي يعرف بابن سمكة (ت 414هـ/ 1023م) (3)، ولم تشر المصادر سوى أنه تولى لفته ببغداد دون تفاصيل، والقاضي المعروف بابن سنك كان يسكن باب الأزج ببغداد، وتقلد القضاء هناك، وحدث عن أبي بكر الشافعي، وكان ثقة (4)، وأبي بكر الدقاق الشافعي، وكان ينوب في القضاء عن القاضي الضبي الشافعي (5)، وأنه من قضاة بغداد في العصر البويهي القاضي أبو الحسن البيضاوي ثم البغدادي، كان فقيهاً بارعاً خيراً دينياً، على مذهب الشافعي ثقة على القاضي أبي الطيب الطبري الشافعي، وتزوج بابنته، وتولى دائرة قضاء

(1) Edroze, the office of kadi, in the Ahkam, suitamiy at of iMoweedi, I R A.s. (1) London 1910, p77.

الخطيب، تاريخ بغداد، ج 5 ص 51؛ الشيرازي، طبقات الفقهاء، ص 125؛ ابن الجوزي، المصدر السابق، ج 7 ص 80؛ كتب صفة الصفة، ج 2 ص 275.

(2) الخطيب، المصدر السابق، ج 5 ص 472، ج 8 ص 162؛ ابن عساکر، تبين كذب المفتري، ص 261، 262.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7 ص 263.

(4) نفسه، ج 7 ص 263؛ الشيرازي، طبقات الفقهاء، ص 138.

(5) ابن الجوزي، المصدر السابق، ج 7 ص 222.

الفصل الثالث

الكرخ ببغداد⁽¹⁾، وأيضاً منهم القاضي أبو حامد بن أبي طاهر الإسفرائيني⁽²⁾، وكذلك القاضي الصيمري الشافعي، تفقه على الشيخ أبي حامد الإسفرائيني ببغداد، وتولى القضاء بها⁽³⁾، ومن أبرز قضاة الشافعية ببغداد في العصر البويهي القاضي أبو الطيب الطبري، ولى القضاء بدائرة قضاء الكرخ ببغداد، وباب الطاق⁽⁴⁾.

ويختم الحديث عن قضاة الشافعية ببغداد بالقاضي الضبي تفقه على الشيخ أبي حامد الإسفرائيني وله عنه تعليق ينسب إليه، وله مصنفات كثيرة في الخلاف والمذهب الشافعي. وكان الضبي عالماً بالأقضية، وبصياغة المحاضر، موقفاً في الأحوال كلها⁽⁵⁾.

وصفوة القول أن العصر البويهي يُعد العصر الذهبي للمذهب الشافعي في تولي المناصب القضائية ببغداد، ولأول مرة منذ ظهور المذاهب الأربعة أن يتغلب المذهب الشافعي على الحنيفة ببغداد، ويكون له قدم السبق على جميع مذاهب أهل السنة ببغداد في ظل الخلافة العباسية التي اتخذت قبل العصر البويهي المذهب للحنفي كمذهب رسمي لها.

(1) الخطيب، المصدر السابق، ج5 ص476، الإسنوي، طبقات الشافعية، ص 115؛ للزركلي، الأعلام، ج 4 ص314.

(2) ابن سلكر، تبين كذب المغزري، ص 243، 244؛ الصاد الحنبلي، شذرات، ج 3 ص178.

(3) ابن كثير، طبقات الشافعية، ج1 ص387، ابن كثير، البداية والنهاية، ج 12 ص11؛ ابن الجوزي، كتاب صفة الصفة، ج 2 ص277 - 279.

(4) الخطيب، تاريخ بغداد، ج 9 ص358، 359؛ ابن الأثير، الكامل، ج 9 ص343.

(5) الحسين ابن أبي الفراء الحنبلي، طبقات الفقهاء والحنابلة، ج 1 ص22 - 25؛ الخطيب، المصدر السابق، ج4 ص412، 423؛ السبكي، طبقات الشافعية، ج1 ص199 - 221؛ عصام شبارو، القضاء والقضاة في الإسلام، ص 134، 136.

— القضاة الحنابلة: —

ينسب مذهب الحنابلة إلى الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل للشيخاني الوائلي، ولد أحمد بن حنبل في بغداد سنة (164هـ / 781م)، فأخذ عن الشافعي في المدة (195 - 197هـ / 810 - 807م)، وسجن زمن الخليفة المأمون (198 - 218هـ / 814 - 833م) والمعتمد، (218 - 227هـ / 833 - 842م) بسبب محنة القول بخلق القرآن، ولما أفضت الخلافة إلى المتوكل (232 - 247هـ / 861 - 947م) أكرم أحمد بن حنبل حتى وفاته سنة (241هـ / 855م).

أما مذهب ابن حنبل أمام السنة والذي أخذ على عاتقه نصره السنة، إذ كان الحديث الضعيف أحب إليه من الرأي، لذلك يعتبر ابن حنبل رجل الحديث وإمام أهل السنة، وقد دون مذهب بيده في كتابه "المسند" الذي جمع فيه ثلاثين ألف حديث (1)، ومذهبه رابع المذاهب السنية المعمول بها عند المسلمين، وكان منشأ هذا المذهب ببغداد، ثم شاع في غيرها (2).

فالإمام أحمد يبطل الرأي والقياس في شدة، ويمسثي الرأي أو القياس الذي أثار عن العلاف (3)، وفي نهاية التحدث عن فقه الإمام أحمد بن حنبل نختم بقول الشافعي: "أحمد إمام في ثمانين خصال: إمام في الحديث،

(1) الصغدي، الوائلي بالوفيات، ج 17 ص 24.

(2) ابن فرحون، الديباج، ص 89؛ أحمد تيمور، المذاهب الفقهية، ص 89.

(3) البزدي، كتاب فيه معرفة الحجاج الشرعية، ص 41، 42، 43؛ مصطفى الشكعة، الأئمة الأربعة، ص

220، أحمد تيمور، المرجع السابق، ص 90؛ عصام شبارو، القضاء والقضاة في الإسلام، ص

134، 136.

الفصل الثالث

إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السنة، وصدق الشافعي (1).

وتقلد منصب القضاء في بغداد في العصر البويهي على المذهب الحنبلي القاضي أبو علي محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي، وكان حسن الفتيا معظماً أهل العلم، وأورد الشيرازي (2). حضرت حلقة، وانتفعت به كثيراً، وكان أخص الهاشميين بالخليفة القادر بالله، وله مصنفات كثيرة - كما يأتي - تولى القضاء محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء أبو يعلى الحنبلي في نهاية العصر البويهي، صاحب كتاب "الأحكام السلطانية"، وكان مقرباً إلى الإمامين القادر بالله، والقائم بأمر الله، وانتهت إليه الرياسة في مذهب الإمام أحمد بن حنبل وأصحابه كانوا يعولون عليه، والفقهاء على اختلاف مذاهبهم وأصولهم كانوا عنده يجتمعون، وعندما توفي قاضي القضاة ابن ماکولا تبيين الخليفة القائم بأمر الله احتياج حريم دار الخلافة إلى قاضي عالم زاهد، فرشح القاضي أبو يعلى الحنبلي، وتولى القضاء بدار الخلافة وحريمها، وشرط على الخليفة شرائط منها: أنه لا يحضر أيام المواكب الشرفية، ولا يخرج في الاستقبالات، ولا يقصد دار السلطان البويهي، وأن يقوم في كل شهر يوماً بدائرة قضاء نهر المعلى ببغداد، ويوماً بدائرة قضاء باب الأزج ببغداد، ويستخلف من ينوب عنه

(1) الحسين ابن أبي يعلى الحنبلي، طبقات الفقهاء الحنابلة، ج1، ص 23؛ إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين، وأثار المصنفين، ج 6، ب. ط، دار العلوم الحديث، بيروت، 1955م، ص 69.

(2) طبقات الفقهاء، ص 173، 174؛ أبو يعلى الحنبلي، المصدر السابق، ج 2، ص 182.

الفصل الثالث

في دائرة حريم دار الخلافة، فأجيب إلى ذلك، وقد كان ترشيح القاضي أبي يعلى الحنبلي لولاية القضاء عن طريق القاضي الشافعي أبي الطيب الطبري، الذي رفض القضاء بتلك الدوائر القضائية، وإشار إلى أبي يعلى الحنبلي (1).

وقد القضاء أبو يعلى الحنبلي في الحماة والفروج والأموال، ثم أضيف إلى ولايته بالحريم قضاء حران (2)، وطلوان (3)، فاستتاب فيهما، ولم يزل على القضاء، فكان موقف في إصدار الأحكام وتنفيذها، والاهتمام بالوصايا والأيتام إلى أن توفي سنة (458هـ / 1065م) (4).

وامتاز المذهب الحنبلي ببغداد في العصر البويهي بتفرده بقضاء عسكر بغداد، فلم تشر المصادر عن قاضي عسكر في أي مذهب آخر قام بتولي تلك المهام القضائية في العصر البويهي إلا للمذهب الحنبلي، والذي أورد هذا الحسين بن أبي يعلى الحنبلي (5) عن القاضي الموقر الحنبلي (ت 437هـ / 1035م) كان رجلاً جليل القدر، عالي الأمر، ظاهر الصلاح، وكان يقضي بين عسكر بغداد نحو أربعة آلاف غلام، فكان يقضي بينهم، وينفذ أحكامه عليهم أفضل من قاضي قضاة بغداد المقدم عليه في الرتبة،

(1) الحسين بن أبي يعلى، طبقات الفقهاء الحنابلة، ج 2، ص 265 - 267.

(2) حران، مدينة بالجزيرة، قصبة ديار مضر، وهي على طريق الموصل الشام (يقوت، معجم البلدان، ج 2، ص 119).

(3) حلوان، آخر مدن العراق من جهة الجبال (أبو الفدا، تقويم البلدان، ص 307).

(4) الحسين بن أبي يعلى، المصدر السابق، ج 2، ص 266، 267؛ أبو يعلى الفراء الحنبلي، الأحكام السلطانية، ص 11 - 18.

(5) طبقات الفقهاء الحنابلة، ج 1، ص 249، 250.

وهو أبو عبد الله بن ماکولا الشافعي قاضي القضاة المعاصر له، لما كان له في نفوسهم من الدين، ولا يبرم الأحكام بينهم إلا على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تلك كانت الإشارة الوحيدة التي أوردتها المصادر عن قضاة العسكر ببغداد في العصر البويهي، وأن المتفرد بها كان على المذهب الحنبلي.

— القضاة الظاهرية:

مؤسس المذهب هو داود بن علي أبو سليمان بن داود بن خلف الأصفهاني، وهو أول من استعمل قول الظاهر، وأخذ بالكتاب والسنة، وألغى ما حول ذلك الرأي والقياس، وكان فاضلاً صادقاً، ورعاً (1)، ولد سنة (202هـ / 817م) ومات سنة (270هـ / 883م)، وأخذ العلم عن إسحاق بن راهويه وأبي ثور وكان زاهداً، من المتعصبين للشافعي، وصنف كتابين في فضائله والثناء عليه، وانتهت إليه رئاسة العلم ببغداد، وأصله من أصفهان، ومولده بالكوفة، ومنشأه ببغداد، وقبره بها (2).

وينظرة سريعة إلى الأصول التي اعتمد عليها الأئمة الأربعة في الاستنباط يتضح مدى القرب أو البعد بين هذه المذاهب والمذهب الظاهري، فأبو حنيفة يفتح الباب للقياس والاستحسان والعرف وأقوال الصحابة والإجماع بعد الكتاب والسنة، ومالك يفتح الباب لعلم أهل المدينة وفتوى الصحابة، والقياس، وسد الخرائع، والمصالح المرسلة، والاستحسان،

(1) ابن النديم، الفهرست، ص 392.

(2) الشيرازي، طبقات الفقهاء، ص 92؛ محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، ص 37 - 523.

الفصل الثالث

والعرف، والعدادات بعد الكتاب والسنة، والشافعي يقصر الرأي على القياس لا يتجاوز غيره، وأحمد بن حنبل يجعل القياس آخر مصادره الفقهية، ولا يلجأ إليه إلا عند الضرورة، ويقدم عليه الحديث الضعيف، وبذلك يكون أقرب المذاهب للمذهب الظاهري في التعايش مع الرأي والقياس، يليه المذهب الشافعي الذي لا يقبل القياس سوى القياس الجلي⁽¹⁾.

ومن أشهر القضاة ببغداد على المذاهب الظاهري أبو سعد بشر بن الحسين تقلد منصب قاضي قضاة بغداد، وكان مقيم في شيراز عاصمة الأمراء البويهيين، ولاء عضد الدولة البويهبي، واستخلف له ببغداد أربعة خلفاء على أرباع بغداد⁽²⁾، وكان قاضي القضاة أبو بشر بن الحسين على مذهب داود الظاهري، وكان من المدافعين عن الاعتزال⁽³⁾، تولى هذا القاضي الظاهري المعتزلي قضاء القضاة ببغداد للأسباب التالية:

أولاً: قرب المذهب الظاهري المعتمد إلى أصول المعتزلة من المذهب الشيعي الزيدي- كما سبق في صدر ذلك الفصل عندما الحديث عن المعتزلة.

ثانياً: محاولة سيطرة قاضي قضاة شيراز علي القاضي ببغداد لإلغاء دور الخليفة العباسي في مباشرة أعمال قاضي القضاة، وتحكم الأمير

(1) البزدوي، كتاب فيه معرفة الحجج للشرعية، ص42؛ عبد الباقي السيد عبد الهادي، ابن حزم الظاهري

وأثره في المجتمع الأتلمسي، ص70، 71.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج 2، ص399، 400؛ الشيرازي، طبقات الفقهاء، ص 177، 178.

(3) القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج 2، ص406، 407؛ فواد سزكين، تاريخ التراث العربي، ترجمة

محمود فهمي، وآخرين، ج 2، ب. ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ملندن 1978م، ص384.

الفصل الثالث

البويهى فى تولى القضاة ببغداد وعزلهم. ثالثاً: إخضاع جميع المذاهب السنة ببغداد للمذهب الظاهري المعتزلي، وتدعيم قضاة المذهب الشيعي داخل نقابة الطالبين، وخلق بغداد من قاضي قضاة يشاركونهم الأمر في الأحكام الصادرة منهم على المذهب الشيعي، ومحاكم المظالم ببغداد.

رابعاً: رعاية المذهب الظاهري في كل من شيراز وبغداد، فتولى أبو بشر قضاء القضاة ببغداد بجاه وسلطان عضد الدولة البويهى وعنايته (1).

خامساً: الاعتماد على مذهب داود الظاهري لتنفيذ أغراضهم السياسية والدينية، وإضعاف هيبة قضاة السنة ببغداد.

ومن أكبر الدلائل على رعاية الدولة البويهية للمذهب الظاهري - وخاصة عهد عضد الدولة البويهى - أنه أمر بتولية عبد العزيز بن أحمد أبو الحسن الخريزي القضاء بدائرة قضاء حريم دار الخلافة، وباب الأزج والنهروان (2)، وغيرها من الدوائر القضائية، وكان على مذهب داود الأصفهاني (3)، وأخذ الفقه الظاهري عن قاضي القضاء أبي بشر بن الحسين، وقدّم من شيراز إلى بغداد في صحبة عضد الدولة البويهى، فأخذ عنه المذهب الظاهري فقهاء بغداد، وقال أبو عبد الله الصيمري الحنفي قاضي بغداد آنذاك: " ما رأيت فقيها انظر منه، ومن أبي حامد الأسفرائيني

(1) العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأبصار، ج 6، ص 465، 467.

(2) النهروان، كورة واسعة بين بغداد وواسط من الجانب الشرقي، حدّها الأعلى متصل ببغداد، وفيها عدة بلاد، منها إسكاف، وجرجرا، والصافية، ودير قنى، وغير ذلك (ياقوت، معجم البلدان، ج 5، 324-327).

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج 2، ص 400؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 218، ابن كثير، البداية والنهاية، ج 11، ص 33.

الفصل الثالث

الشافعي⁽¹⁾، ويقصد من ذلك أنه كان مدافعاً عن المذهب الظاهري ببغداد لقوة حجته ومناظرة المذاهب الأخرى ببغداد، وجمع له من الدولر القضائية ما جعله يلقب بلقب قاضي قضاء؛ ولكن لم تذكر المصادر ذلك؛ بل كل ما جاء عنه أن تولى القضاء فقط.

وينكر ابن النديم⁽²⁾ المعاصر له: "أن أبو الحسن عبد العزيز الأصفهاني الخريزي، أحد علماء الدوايين في عصرنا والتمكنين من المذهب، من أفضل أصحابه ومصنفيه، ولاء عضد الدولة البويهى قضاء الربع الأسفل من الجانب الشرقي من بغداد وإلى وقتنا هذا- وهو سنة سبعة وسبعين وثلاثمائة- وله من الكتب: كتاب مسائل الخلافة، ويضيف الشيرازي⁽³⁾، "وعنه أخذ فقهاء بغداد من أهل الظاهر، وأخذ عنه ابن له رأيته، وكان يناظر، وتولى القضاء فترة قصيرة بعد وفاة أبيه، وأخذ عنه القاضي أبو بكر محمد بن عمر بن الأخضر، وكان من أجلاء شهود قاضي القضاة ببغداد".

وانقرض المذهب الظاهري من بغداد، وبقي بشيراز جماعة من أصحاب أبي الفرج القاسمي الظاهري⁽⁴⁾، ونرجح سبب انقراض المذهب الظاهري ببغداد في أواخر العصر البويهى يرجع إلى أسباب منها: ضعف

(1) عماد الحنبلي، شذرات، ج 3، ص 137.

(2) الفهرست، ص 365.

(3) طبقات الفقهاء، ص 178.

(4) أبو الفرج القاسمي، هو القاضي أبو الفرج القاسمي الظاهري الشيرازي أخذ المذهب الظاهري عن بشر بن

الصين قاضي القضاة، وكان إماماً في مذهب المعتزلة، (النظر الشيرازي، طبقات الفقهاء، ص 178،

179).

البويهيين ببغداد لمناصرة المذهب الداودي، الأمر الثاني: موت القاضي أبي الحسن عبد العزيز الخرزى أكبر فقهاء المذاهب للظاهري ببغداد والمصنفين فيه، والمدافعين عنه، والعاملين على نشره ببغداد، والأمر الثالث ضغوط المذاهب الفقهية ببغداد على المذهب الظاهري الذي لم يجد مؤيدين له ببغداد سواء من الفقهاء، أو الأمراء البويهيين، وبسبب ضعفه مقابل النفوذ المتزايد للخليفة العباسي الحنفي المذهب، وتركز كبار فقهاء المذهب الظاهري في شيراز عاصمة الأمراء البويهيين بفارس حيث لقوا الرعاية الكاملة من البويهيين، وكان أغلبهم آنذاك على مذهب الاعتزال.

— قضاة الجريرية:

عرف القاضي أبو الفرج المعافى بن زكريا النهروانى بصاحب المذهب الجريري فقال: "هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري الأملي، علامة وقته، وإمام عصره، وفقه زمانه، ولد بآمل⁽¹⁾ سنة (224هـ / 838م)، ومات في شوال سنة (310هـ / 922م)، وله سبع وثمانون سنة، قرأ الفقه على داود الظاهري، وأخذ فقه الشافعي عن الربيع بن سليمان بمصر، وعن الحسن بن محمد الزعفران ببغداد، وأخذ فقه مالك عن يونس بن عبد الأعلى، كان متفتناً في جميع العلوم، وله مذهب في الفقه، رغم أنه جمع كل المذاهب خرج بمذهب مستقل اختاره لنفسه⁽²⁾،

(1) آمل، اسم لكبر مدينة بطبرستان في السهل، لأن طبرستان سهل وجبل، وهي في الإقليم الرابع، وبين آمل وسارية ثمانية عشر فرسخاً، وهي من جهة الجبلان، منها محمد بن جرير الطبري صاحب التفسير والتاريخ المشهور. (انظر ياقوت، للمعجم، ج 3، ص 70).

(2) ابن النديم، الفهرست، ص 385.

الفصل الثالث

ويذكر الذهبي⁽¹⁾: " كان ابن جرير أحد الأئمة يُحکم بقوله، ويُرجع إلى رأيه لمعرفة وفضله، جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، فكان حافظاً لكتاب الله، بصيراً بالمعاني فقيهاً في أحكام القرآن، عالماً بالسنة وطرقها: الصحيح منها والسقيم.

وكان جرير الطبري في بداية أمره يقلد مذهب الشافعي، ويث مذهب الشافعي ببغداد سنتين، واقتدى به، ثم اتسع علمه وأداه اجتهاده إلى ما اختاره في كتبه، وقال جرير الطبري: "من قال أن أبا بكر وعمر ليما بإمامي هدي يقتل"، ويعتبر مذهب الطبري مجدداً في مذهب أهل السنة، ومدافعاً عنه، ونرجح أن تلك الأفكار الجديدة للطبري تسببت في عداوة الشيعة له، الأمر الذي جعل نهاية المذهب في العصر البويهي على وجه التحديد؛ لأن الأمراء البويهيين كانوا شيعة معارضين لأفكار جرير الطبري، وكان للطبري مقلدون، وله في الأصول والفروع كتب كثيرة، وأشهر مؤلفاته التفسير، وهو ما اشتهر به حتى وقتنا هذا⁽²⁾.

أما عن العداوة بين الحنابلة وجرير الطبري فيرجع السبب الرئيسي إلى قول جرير الطبري: أحمد بن حنبل محتث وليس فقيه، فثار عليه الحنابلة، وكانت الحنابلة تمنع من الدخول عليه، فكان لا يخرج من منزله، وقال إمام الأئمة ابن خزيمة: "ما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير

(1) تذكرة الحفاظ ج 2، طه حيدر آباد، الهند 1955م ص 710-712.

(2) السيوطي، طبقات المفسرين، ص 30، الداودي، طبقات المفسرين، ج 2 ص 111.

الطبري، ولقد ظلمته الحنابلة⁽¹⁾، وقد أدى هذا إلى انقراض مذهب جرير الطبري مع النصف الأخير للعصر البويهي.

ومن أبرز قضاة مذهب جرير الطبري المعافي ابن زكريا بن يحيى بن حميد القاضي ببغداد في العصر للبويهي، المعروف بابن طراز الفقيه الجريري نسبة إلى مذهب جرير الطبري⁽²⁾، قال عنه الخطيب البغدادي⁽³⁾ كان من أعلم الناس في وقته بالفقه الجريري والنحو واللغة، وولي للقضاء بباب الطاق ببغداد⁽⁴⁾، وكان على مذهب ابن جرير، وناب في الحكم عن القاضي الضبي، وأخذ قضاة الشافعية ببغداد بقوله، وقال القاضي أبو الطيب الشافعي: "إذا حضر القاضي أبو الفرج فقد حضرت العلوم كلها، وقال: لو أوصى رجل بثلاث ماله أن يُدفع إلى أعلم الناس لوجب أن يدفع إلى المعافي بن زكريا"⁽⁵⁾.

ومن مصنفات القاضي المعافي بن زكريا "التفسير الكبير" في ستة مجلدات، وفي أصول الفقه "الحدود والعقود"، و"المرشد في الفقه"، وشرح كتاب الخفيف للطبري، "وأجوبة المزني على مذهب الطبري"، وله كتاب رسالته إلى العنبري القاضي في مسألة الوصايا، وكتاب الرد على دلود بن

(1) الذهبي، تنكرة الحفاظ، ج 2 ص 710-712؛ الدودي، طبقات المفسرين، ص 108.

(2) السيوطي، طبقات المفسرين، ص 33؛ الدودي، المصدر السابق، ج 2 ص 324، 325.

(3) تاريخ بغداد، ج 2 ص 321، ج 8 ص 213، 230؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (حوادث 381 - 400هـ) ص 206، 207.

(4) سبق التعريف باب الطاق انظر الفصل الأول.

(5) الخطيب، المصدر السابق، ج 13 ص 230؛ ابن النديم، الفهرست، ص 390؛ ابن الأثير، الكامل، ج 8 ص 15.

الفصل الثالث

علي الظاهري، وكتاب في تأويل القرآن، وقال لابن النديم⁽¹⁾ كي نيف وخمسين رسالة في الفقه والكلام والنحو، وغير ذلك، وكان من المناصرين لمذهب ابن جرير الطبري وحامي عليه، وساعد على نشره.

وقال للتوحيدي⁽²⁾: "رأيتك، وقد نام مستدير الشمس في جامع الرصافة في يوم شات، وبه من أثر الفقر والبؤس والضر أمر عظيم، مع غزارة علمه واتساع أدبه، وفضله المشهود، ومعرفته بصنوف العلم، خاصة علم الآثار والأخبار وسير العرب، وأيامهم، فقلت له: مهلاً أيها الشيخ وصبراً: فإنك بعين الله، وما جمع الله لأحد شرف العلم، وعز المال، فقال القاضي المعافي: ما لا بد منه من الدنيا فليس عنه بد، ثم أنشد لنفسه أبياتاً من الشعر⁽³⁾.

ومن القضاة على مذهب جرير الطبري في العصر البويهي أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة القاضي أبو بكر البغدادي، تلميذ محمد بن جرير، وصاحب التصانيف في الفنون، وكان يختار لنفسه، لم يقلد أحد، ونكر عنه أنه تولى قضاء بغداد، وكان حافظاً للمذهب، ولم يكن أحد أفضل منه ببغداد، وكان متساهلاً في مذهبه، توفي سنة (350هـ / 961م)، وعاش

(1) الفهرست، ص 287، 388؛ باقوت، معجم الأدياء، ج 19 ص 151.

(2) الإمتاع والمؤانسة ص 183.

(3) يا محنة الله كفى إن لم تكفي فخفى

قد أن ترحمينا من طول هذا التشفي

نظر الداودي، طبقات المفسرين، 2 ص 338.

الفصل الثالث

تسعين سنة (1)، وكذلك القاضي إبراهيم بن محمد بن إسحاق الباقري الجريري، ولم تذكر المصادر سوى سنة وفاته (410هـ / 1019م)، واستُخلف القاضي أبو بكر بن منير على قضاء المواريث، وشهد عند أبي عبد الله الضبي، وأبي محمد الأصفهاني قاضي القضاة الشافعي، وكان على مذهب ابن جرير، سكن الجانب الشرقي ببغداد (2)، وأبو عبد الله الجوهري المحتسب، ويعرف بابن المخرم، كان أحد أصحاب ابن جرير الطبري (3).

ونرجح أسباب انقراض المذهب الجريري من بغداد في العصر

للبيهي في ثلاث أمور منها:

أولاً: وفاة القاضي أبي الفرج المعافي بن زكريا سنة (390هـ / 999م)، وهو أكبر المدافعين والمصنفين للمذهب، وعمل على انتشاره ببغداد، فيوفاته لم يوجد ببغداد أي مدافعين ولا مناظرين له أمثال للقاضي المعافي بن زكريا الجريري.

ثانياً: العداء الذي أوجبه اجتهاد محمد بن جرير الطبري بحكمه بالكفر على من قال إن أبا بكر وعمر ليسا بإمامي هدى، فيكون الحكم عليه القتل، وهذا ليس مسابراً لرغبات الشيعة الرافضة ببغداد، وخاصة أنهم يرون أن علي بن أبي طالب أحق منهم بالخلافة بعد الرسول p، وبتأييد الأمراء للبيهيين الشيعة الزيدية المستمر لرفض ما جاء عن مذهب جرير الطبري.

(1) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق غنيم بن عباس، ج 1، ط. الفاروق الحديثة للطباعة والنشر

القاهرة 1996م، ص 350؛ العماد الحنبلي، شذرات، ج 3 ص 2.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7 ص 94.

(3) نفسه، ص 45.

الفصل الثالث

ثالثاً: موقف الحنابلة المعادي للمذهب الجريري بسبب قوله أحمد بن حنبل محدث وليس فقيهه، وتضافرت تلك الأسباب الثلاثة لتعجل برحيل مذهب جريير الطبري من بغداد في الربع الأخير من العصر البويهي على وجهه التحديد.

ثانياً - الانقلابات في بغداد ودورها القاضي:

إن صلة الرحم والنسب صلة مهمة جداً في حياة البشر ينبغي المحافظة عليها وصلتها والحرص عليها، وقد اهتم الإسلام اهتماماً كبيراً بهذه الصلة، فقد روى أبو هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: تعرّفوا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم، فإن صلة الرحم محبة للأهل، مثراً في المال، منسأة في الأجل⁽¹⁾.

والشريف، فعيل من الشرف، وهو العلو والرفعة، ولا يكون إلا لمن له آباء يتقدمونه بالشرف⁽²⁾، واطلق اسم الشريف في الصدر الأول على كل من كان من أهل البيت سواء كان حسنياً أم حسنياً أم علويّاً من ذرية محمد ابن الحنفية وغيره من أولاد علي بن أبي طالب T أم جعفرياً أم

(1) رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، ج 2، ص 274؛ الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 121؛ لأبي عمر بن عبد البر، الأئبار على قبائل الرواة، ضمن مجموعة الرسائل الكمالية في الأنساب، ط. مكتبة المعارف الطلطف 1400هـ، ص 54؛ سامية عبد العزيز إسماعيل، الأشراف في العراق في القرن الرابع للهجري، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة 1993م، ص 153.

(2) حسن الباشا، الأقباب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، ط. دار النهضة العربية، مصر 1978م، ص 357؛ على أصغر فقيهي، آل بويه وأوضاع زمان إيشان، ص 376.

الفصل الثالث

عقيلياً أم عباسياً⁽¹⁾، والنقابة تعني نقابة الأشراف في سموها بذلك إشارة إلى أنها تتعلق بأشراف المسلمين وهم أهل بيت النبي P، وذلك أن عائلة النبي P كانت في أوائل الإسلام محفوظة الحرمه لقرب عهدهم من النبوة، فكانوا يجعلون على أهل بيت النبي P رئيساً منهم يتولى أمورهم ويضبط أَسَابِهِمْ⁽²⁾،

ويقول ابن منظور⁽³⁾ عن النقيب أنه هو: عريف القوم والجمع نقباء، والنقيب العريف، وهو شاهد للقوم وضمينهم، وفي التنزيل العزيز: "وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا"⁽⁴⁾.

أما عن ولاية النقابة فكانت تصدر من ثلاث جهات: إما من جهة الخليفة، وإما ممن فوضى إليه تدبير الأمور كوزير التفويض وأمير الإقليم، وإما من نقيب عام للولاية لستخلف نقيب خاص للولاية، فإذا أُرَادَ الخليفة العباسي أن يولي على الطالبين نقيباً، أو على العباسيين نقيباً يخير منهم أجلبهم بيتاً وأكثرهم فضلاً، وأجزلهم رأياً فيولي عليهم، وبالمناسبة للقضاء، فكان لهم قضاء مستقبل يتولاه نقيبهم الذي يعينه الخليفة⁽⁵⁾،

(1) الميوطي، الحاوي للفتاوى في الفقه وطوم التصير والحديث، ج 2، دار الكتب العلمية، بيروت 1988م، ص 32.

(2) البرالي النجفي، تاريخ الكوفة، ص 220.

Tyan, *Histoire de l'organisation Judiciaire enpeysd's Islam*, vol. II, P 339.

(3) لسان العرب، ج 6، ص 4515، ط 2، دار المعارف. "والنقيب في اللغة كأمين والكفيل، وقيل للنقيب هو الرئيس الأكبر، وإنما قيل نقيب يعلم خيل القوم، ويعرف مناقبهم، وهو الطريق إلى معرفة أمورهم".

(4) سورة المائدة، آية 12 "ويشير في الآية إلى نقباء بني إسرائيل".

(5) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 121؛ الفراء الحنبلي، الأحكام السلطانية، ص 90.

الفصل الثالث

ويضيف: تيان⁽¹⁾ tyan أن النقابة الخاصة لها دور قضائي محدود مسائر للنقابة العامة التي تختص بكفاءة قضائية عالية، وأرى صفة رئيس أو نقيب الأشراف يتطلب خصائص متنوعة نرى فيها خصائص من النوع القضائي.

بالإضافة إلى الخصائص التي يقوم بها النقيب عام الولاية، فيضيف الماوردي⁽²⁾ إلى مهامه خمس مهام أخرى، منها الحكم في النزاع بينهم. ثانياً الولاية على أيتامهم فيما ملكوه. ثالثاً: إقامة الخنود عليهن فيما ارتكبوه. رابعاً: تزويج الأيتامى لللائحي لا يتعين أولياءهم أو تعيين فعضلوهم. خامساً: إيقاع الحجر على السفهاء أو المعتوهين حتى يفوق إلى رشده، ويجب أن يكون النقيب في النقابة العامة عالماً من أهل الاجتهاد ليصح حكمه، وينفذ قضاؤه.

وقد امتاز العصر البويهي باحترام النقباء، فكان لهم مكانة عظيمة عند الجميع من أهل بغداد، وقد بلغ هذا المنصب من السمو أن كان يأتي عند الجميع من أهل بغداد، وقد بلغ هذا المنصب من السمو أن كان يأتي بعد الخلافة شرفاً، ولذا كان الخلفاء يكتبون لنقباء الأشراف عهداً وتقاليد تدل على جلال قدرهم، وسمو منزلتهم؛ بل إنهم كانوا يزرون أنفسهم أفضل من

(1) *Histoire de L'organisations Judiciaire en pays d'Islam, vol II, P443*

(2) الماوردي، المصدر السابق ص 122 - 124؛ القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج11، ص162، للبرقي النحفي، تاريخ الكوفة، ص 201؛ نجية شاهين، المجتمع البغدادي في العصر، البويهي، ص 74، 75.

الفصل الثالث

الخليفة العباسي⁽¹⁾، وهذا ما جاء في شعر الشريف الرضي⁽²⁾ نقيب العلويين⁽³⁾.

وما حدث مع الشريف ابن الداعي⁽⁴⁾، يؤكد أنهم كانوا لا يعترفون بالخليفة العباسي، فعندما أراد أهل بغداد تولية ابن الداعي نقابة الطالبين، فقال معز للدولة البويهية "هو أعظم من هذا العمل (ويقصد تولي نقيب الطالبين) وأجله عن أن أخاطبه فيه، فإني أعتقد أن مكان للخليفة للمطيع لله هو مكانه، وهو المستحق له دونه"⁽⁵⁾، وهذا اعتراف صريح من معز الدولة البويهية الذي يرى في الشريف ابن الداعي للزبيدي أحقيته في الخلافة بدل من الخليفة العباسي، وعدم أحقية الخلفاء العباسيين للخلافة، وعندما قبل الشريف ابن الداعي ولاية النقابة بعد أن كان رافضاً لها شرط على الأمير معز الدولة البويهية في ذلك شرائط.

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 4، ص 223؛ سلمية عبد العزيز، الأشراف، ص 157.

(2) لشريف الرضي، أبو الحسن محمد بن الطاهر، ذي المنقب أبي أحمد الحسين بن موسى بن محمد هو أشعر الطالبين، تولى النقابة في حياة أبيه سنة (388هـ) (انظر ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 4، ص 414؛ زكي مبارك، عقبة الشريف الرضي ج 1، ط 1، دار الجيل، بيروت 1988م، ص 104 وما بعدها.

(3) ابن الداعي، هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب - عليه السلام - أمه خرخر بنت فيروز الديلمي، جاء بخداد أيام معز الدولة البويهية، فزاد في إعطائه، وتولى نقابة الطالبين ببغداد، وتوفي سنة (360هـ / 970م) (انظر، يحيى بن الحسين، الإفادة في تاريخ الأئمة السادة، تحقيق إبراهيم بن مجد الدين وآخرين، بمركز أهل البيت، اليمن 2001م ص 137.

(4) عطفاً لمير المؤمنين فإننا في درجة لطيا لا نتفرق

انظر باقي الأبيات شذرت الذهب، ج 3 ص 182.

(5) يحيى بن الحسين، المصدر السابق، ص 142، 143.

الفصل الثالث

فمن تلك الشرائط أن لا يدخل إلى الخليفة المطيع لله ولا يقبل له الخلة التي جرى الرسم بإخراجها من داره إلى كل من تولى ببغداد الأعمال الجارية، لأنها تكون سواداً فامتنع من لبس السواد، ولهذا امتنع من الدخول إلى الخليفة المطيع لله فإن الرسم جارٍ على من يدخل إلى الخليفة العباسي فلا بد من لبس السواد؟ ومن تقبيل الأرض بين أيديهم، وغير ذلك من الشرائط، فأجابه معز الدولة إلى جميعها، وأنفذ إليه خلة بياض⁽¹⁾، ولم يدخل إلى الخليفة المطيع لله طول مقامه ببغداد⁽²⁾.

ومن الأمور التي لا بد من الإشارة إليها أنه كان لبني هاشم من العباسيين والطالبيين نقيب واحد حتى القرن (الرابع الهجري / العاشر الميلادي) ثم صار لكل فريق منهم نقيباً⁽³⁾، ويرجع ذلك إلى قوة نفوذ الشيعة في بغداد أثناء سلطة الديالمية، وزاد عددهم وأصبحوا مجتمعاً منفصلاً، ولهم رئيس خاص يسمى النقيب⁽⁴⁾، ولهذا السبب تزايد نفوذ العلويين بمساعدة البويهيين لتقارب المذهب بينهم، وضعف في المقابل أمر الهاشميين من بني العباس، الأمر الذي أدى إلى الانقسام بين النقبائين، فأصبح في بغداد نقابة للطالبيين، ونقابة للعباسيين.

أما عن نقابة الطالبيين ببغداد في العصر البويهي، فقد كان لها نفوذ كبير داخل بغداد في غضون تلك الحقبة - كما سبق - إلا أنه كان هناك

(1) ولمزيد من المعرفة عن ملابس العباسيين والطالبيين انظر الفصل الرابع.

(2) يحيى بن الحسين، الإفادة في تاريخ الأئمة السادة، ص 142، 143.

(3) مليحة محمد رحمه الله، الحالة الاجتماعية في العراق، ص 34.

(4) على أكبر فياض، تاريخ إسلام، ص 808، 209.

الفصل الثالث

صراع بين كل من الشيعة الزيدية والشيعة الإمامية في تولي نقابة الطالبين ببغداد، فاستهل تولية النقابة العلوية أبا علي الكوكبي القمي، كان على المذهب الزيدي، كان فيه شراسة الخلق وعنف فشكا العلوية إلى الأمير معز الدولة البويهري سوء معاملته إياهم مرة بعد أخرى، فقال لهم: فقد عزلته عنكم فاخاروا لأنفسكم من ترضونه⁽¹⁾، وهذا يبين قوة الأمير البويهري معز الدولة في التحكم في النقابة من عزل وتولية - وقد ظل الكوكبي يشغل ذلك المنصب حتى عام (346هـ / 957م)⁽²⁾.

وقد تم ترشيح الحسين الزيدي المعروف بابن الداعي نقيباً عام (349هـ / 959م)⁽³⁾، وأبو عبد الله كان ابن حسين الداعي الصغير الذي حكم طبرستان⁽⁴⁾ بعد ناصر الأطرشي (304 - 316هـ / 915 - 928م) فعندما اختير ابن الداعي نقيباً للطالبية، ولقد وصف لنا بعض الشيعة آنذاك موكب ابن الداعي⁽⁵⁾، وكان معز الدولة يحترمه ويقدر مكانته، فقال: يوماً

(1) يحيى بن الحسين، الإفادة في تاريخ الأمة السادة، ص 143؛ فخري الرازي، لشجرة المباركة في نسب الطالبية، تحقيق السيد مهدي الرجائي وآخرين، مطبعة سيدة الشهداء - عطية السلام - تم 1409م ص 120

(2) يحيى بن الحسين، المصدر السابق، ص 143، ولمزيد من المعرفة عن قائمة نقباء الطالبين ببغداد انظر،

Mouparag. Y, *oper Minora- Lauismassigion, cadiset Naqibs badadiens, p.263,264.*

(3) الهمذلي، ذيل تاريخ الطبري، ج 11 ص 401.

(4) طبرستان، بلدان واسعة كثيرة يشملها هذا الاسم، خرج من نواحيها من لا يحصى كثرة من أهل العلم والأدب والفقه، فمن أعيان بلدانها: دهشتان، وجرجان، واستراباذ، وآمول، وهي قصبتها، و سارية وهي مثلها، وربما عدت جرجان من خراسان، إلى غير ذلك. (انظر ياقوت، معجم البلدان، ج 4، ص 16-13.

(5) ما رأينا يوماً أحسن من يوم ركوبه حين ولي النقابة، وعليه الخلع، وحوله أشرف بغداد كلهم، وبين يديه حجاب الأمير معز الدولة البويهري، ومر على جامع "برثا" في ذلك الموكب لبهبي، وعاد إلى داره.

الفصل الثالث

لأكابر حاشيته وكانوا من الشيعة الإمامية، وكان معز الدولة يناظرهم، ويقول لهم: "يا إمامية أين امامكم قالوا: أيها الأمير وأين إمامك؟ أنت أيضاً بلا إمام! وفي تلك اللحظة دخل الشريف ابن الداعي، وأشاد معز الدولة البويهى إليه قائلاً: "هذا هو إمامي (1)، وسأله معز الدولة البويهى عن طلحة والزبير - رضي الله عنهم - فقال هما من أهل الجنة . لأن النبي ﷺ بشرهما بالجنة، وكان الوزير يخافه (2).

وإلى جانب مهام النقيب القضائية كان يتولى المظالم ببغداد، وهي إلى جانب الشروط المعتبرة فيمن يلى أمر المسلمين من الذكورة والإسلام والحرية والعدالة يجب أن يكون ناظر المظالم جليل القدر، ناقد الأمر، عظيم الهيئة، ظاهر العفة، قليل الطمع، كثير الورع؛ لأنه يحتاج في نظره إلى القوة والثبات (3).

وقد شارك نقيب الطالبين ببغداد الخليفة العباسي والأمير البويهى والقضاة في القيام بتلك المهام أي النظر في المظالم، وعلى سبيل المثال ما حدث مع ابن الداعي إذ تظلم إليه شخص ببغداد من أبي الحسن بن أبي الطيب الموسى، وكان رئيس علوة بغداد، ومن أغنيائهم، ومقدميهم فأحضره

انظر يحيى بن الحسين، المصدر السابق، ص 142؛ أبو عنية الأصغر، عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، تحقيق لجنة المحققين، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2001م، ص 50 و60

(1) يحيى بن الحسين، المصدر السابق، ص 143.

<http://arabic.Islamicweb.com/shia/historyofsectshth>.

(2) الهمذاني، ذيل تاريخ الطبري، ج 1، ص 401.

(3) فتحة عبد الفتاح للنبراوي، تاريخ النظم والحضارة الإسلامية، ط 10، دار الفكر العربي، القاهرة

1995م، ص 177

الفصل الثالث

مجلسه، وأخذ الحق منه لصالح المتظلم، ورفض محاولة تدخل الوزير المهلبي للتدخل في صالح الموسوي، واحتج على ذلك وركب إلى دار معز الدولة البويهبي في نصف النهار، وأخبره تدخل المهلبي في أحكامه، فرد معز الدول على ابن الداعي بقوله: أنت حرفي إصدار الأحكام، وما تريد من ضرب وحبس، وغيره من جميع أنواع العقوبات، وعقب معز الدولة البويهبي قائلاً: ولكن بعد ما شكوته إلى فعقوبته عندي نفيه إلى عمان، واستدعى في الوقت ابن الزطبي صاحب الشرطة، وتقدم إليه بأن يعقده في زورق مقيداً إلى البصرة، وبأن يكتب إلى عامل البصرة بإنفاذه إلى عمان ثم تشفع فيه ابن الداعي للغو عنه فعفا (1).

وهذا يدل على قوة حكم نقيب الطالبين على الأشراف ببغداد وأصحاب الجاه والسلطان الذي لا يستطيع القاضي تنفيذ حكم عليهم، وكانت تصل العقوبة إلى الضرب والحبس والنفسي إذا لم ينفذ الحكم للصادر عليه فور صدوره، وشارك صاحب الشرطة في تنفيذ الأحكام الصادر فور صدورها، وشارك صاحب الشرطة في تنفيذ أحكام المظالم التي تصدر من نقيب الطالبين.

وقد خرج ابن الداعي من بغداد سنة (353هـ / 964م)، وأعلن نفسه إماماً في ديلم حاملاً لقب المهدي لدين الله، القائم بحق الله، وكانت منطقة بحر قزوين في ذلك الوقت في حالة عدم استقرار، توفي عام (360هـ /

(1) يحيى بن الحسين، الإفادة في تاريخ الأئمة السادة ص 143.

970م)، وقيل إنه مات مسموماً⁽¹⁾. إن واقع تعيين معز الدولة البويهى لاثنتين من الزيدية العلويين كقضاء، وهي إشارة لتعاطفه مع الزيديين لكونهم من مذهبه، وبعد رحيل ابن الداعي؛ عين معز الدولة البويهى إماماً كقريب للطالبية ورئيساً للحج، وهو الشريف أبو أحمد حسين بن موسى، وهو من نرية الإمام السابع موسى الكاظم سنة (354هـ / 965م)⁽²⁾.

أما عن سبب تعيينه لإمامي، كان لإرضاء الشيعة الإمامية ببغداد إلا أن هناك سبباً إضافياً لتعيين أبو أحمد نجده في زواجه من حفيدة للأطرش الإمام الزيدي لطبرستان⁽³⁾، وكذلك كان أبو أحمد نائباً للنقيب ابن الداعي الزيدي في البصرة⁽⁴⁾، وتم تعيينه عام (345هـ / 956م) كقريب بغداد⁽⁵⁾.

ولقد ظهر العداء بين الإمامية والزيدية في ظل وجود النقيب ابن الداعي ببغداد فإنه لما قصد عند خروجه وكان أبو الحسن بن أبي الطيب العلوي الموسوي الإمامي وهو رئيس أشرف بغداد يحرض أهل الكرخ من الشيعة الإمامية به حتى جاء إلى مسجده ورجموه، فأنهى إلى معز الدولة حالة وقيل له: إن أستاذ أبي عبد الله بن الداعي قد قصد وأوذي، فاستعظم

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج2، ص269، 270، الهذلي، نيل تاريخ الطبري، ص401، يحيى بن الحسين، الإفادة، ص147 - 149؛ أبو غنية الأصغر، عمدة الطالب، ص59 - 62، الصليبي، المنتزع من الجزء الأول لكتاب المعروف بالتلجي، تحقيق محمد صابر خان، ط. طهران 1976م، ص36-38 0

(2) الهذلي، المصدر السابق، ج11، ص403، الرازي، الشجرة المباركة في أنساب الطالبية، ص83.

(3) أبو غنية الأصغر، كتاب عمدة الطالب، ص161؛ ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، ج3، ب.ط. تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر 1962م، ص63 0

(4) يحيى بن الحسين، المصدر السابق، ص143.

(5) ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص23.

الفصل الثالث

ذلك غاية الاستعظام، وهو نصير الزيدة ببغداد، وأمر برده إلى محلة على نهاية الإكرام، وأنفذ إليه أكابر الدولة تعظيماً له (1).

كان للأمير البويهى تأثير كبير في تعيين النقيب على الطالبيين، وهذا ما تم في عام (364هـ / 974م) خلع علي الشريف أبي أحمد الحسين الموسوي من دار عز الدولة البويهى، وقلد نقابة الطالبيين (2)، ثم عزله عضد الدولة البويهى، وأعيد تقليده سنة (380هـ / 990م) من ناحية الخليفة العباسي الطائع لله، وأسند إليه النظر في محاكم المظالم ببغداد وإمارة الحديد، وعهد إليه جميع ذلك، واستخلف له ولداه المرضى، والمترضى (3) على النقابة (4)، ثم عزل الشريف الموسوي وولداه عن نقابة الطالبيين في سنة (384 - 394هـ / 994 - 1003م).

وفي تلك الفترة عاد مرة أخرى منصب نقيب الطالبيين ببغداد إلى الزيدية، وهذه المرة كان تعيين أبو الحسن محمد بن الحسين للزیدی من أبناء حسين بن يحيى للنهرشابوص، وأن المعارضة بين الأطراف الزيدية وعائلة أبو أحمد الموسوي التي كانت في صراع مستمر؛ حيث كان الاثنان يرغبون في السلطة تحت إمرة بهاء الدولة البويهى، فبينما كان محمد بن

(1) يحيى بن الحسين، الإفادة، ص 140، 141.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7 ص 76.

(3) الشريف المرتضى، أبو طالب علي بن الحسين بن موسى الموسوي نقيب الطالبيين، لأخو الرضوي، وشيخ الشيعية، ولي النقابة بعده ابن أخيه عنان بن الشريف الرضوي، وتوفي عن 81 سنة (انظر ابن الجوزي، المصدر السابق، ج 8 ص 120، 121؛ الذهبي، المبرج، ج 2 ص 272؛ الثعالبي، تمة يتيمة الدهر، ج 3 ص 155).

(4) ابن الجوزي، المصدر السابق، ج 8 ص 53؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 7 ص 283.

الفصل الثالث

عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي - رضي الله عنهما - (1)، وكان رئيس الطالبين في بغداد، كان رجل كثير المال والضياع، وكان من الذين لهم قدم سبق عند عضد الدولة البويهى، وناب عن بني بويه ببغداد، وكان يتولى القضاء داخل النقابة هو وأبناء عمومته بالإضافة إلى الحكم ببغداد (2).

تلك كانت هي فترة السيطرة الزيدية على القضاء والنقابة ببغداد وفي عام (394هـ/ 1003م) كان طوق الزيدية على بغداد قد قطع فقد نال أحمد الموسوي الإمامي امتنان بهاء الدولة، فقد ولاه للمرة الخامسة منصب قاضي قضاة بغداد، والحج، ومحكمة المظالم، ونقابة الطالبين، وكان التقليد له بشيراز عاصمة الأمراء البويهيين، وكتب له منها عهداً على جميع ذلك، ولقب بالطاهر الأوحى ذي المناقب، فعندما وصل العهد إلى بغداد رفض الخليفة القادر بالله أن يتولى الشريف أحمد الموسوي منصب قاضي قضاة بغداد (3)، وهذا يرجع إلى أمرين:

(1) محمد بن عمر، ولد بالكوفة سنة (315هـ/927م)، وسكن بغداد، ورأى عضد الدولة في خزائن ألف وثلاثمائة ألف باسم محمد بن عمر فاعتقله، واستولى على أمواله، وأطلقه شرف الدولة ابن عضد الدولة، ودخل معه بغداد، فكان المقدم على الطالبين ببغداد، توفي سنة (385هـ/995م) عن (75 سنة). انظر الخطيب، تاريخ بغداد، ج 7، ص 86، 87.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 47؛ الخطيب، المصدر السابق، ج 7، ص 86.

(3) ابن الجوزي، المصدر السابق، ج 7، ص 226، 227؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 11، ص 85؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 271؛ أبو عنية الأصغر، عمدة الطالب، ص 159؛ الذهبي، تاريخ الإسلام (حوادث 381 - 400هـ)، ص 208، أم متر، تاريخ الحضارة الإسلامية، ص 301.

الفصل الثالث

أولهما: حدوث صحوة في الخلافة العباسية في عهد الخليفة القادر بالله، وضعف في الجانب البويهي ببغداد، أما الأمر الثاني: هو أن أحمد الموسوي شيعي إمامي، ولم يكن من المعتاد أن يتولى شيعي ببغداد منصب قاضي القضاة، وكانوا يعوضون عنها بمحكمة المظالم، والقضاء بين الأشراف فقط الأمر الذي جعل الخليفة القادر بالله يقف في وجه كل من بهاء الدولة والشريف أحمد الموسوي، ومنعه من ممارسة مهام منصب قاضي القضاة وترك له محكمة المظالم والحج والنقابة.

هذا وقد سيطرت الشيعة الإمامية على إمارة الحج، ومحاكم المظالم ببغداد، والنقابة لبني طالب حتى نهاية العصر البويهي فوجدنا استيلاء عائلة الشريف أحمد الموسوي هو وأبنائه الراضي والمرتضي على تلك المهام المنوطة لهم ومنها إمارة الحجيج، فتولى الشريف أحمد الموسوي تيسير الحجيج في مواسم الحج، وكان يصدر له المرسوم إما من الخليفة العباسي أو الأمير البويهي؛ حيث أنفذ الخليفة المطيع لله مع أبي أحمد الموسوي قنديل ذهب وزنه ستمائة مثقال وتسعة قناديل فضية، وأمره بتعليقها في الكعبة⁽¹⁾، وكان الهدف من أمير الحج هو الخطبة للخليفة العباسي، وهذا ما ورد في الرسالة التي وردت من الشريف أبي أحمد الموسوي من مكة إلى بغداد بتمام الحج في سنة (359هـ / 999م)، وأن الخطبة أقيمت للخليفة المطيع لله، وأنه علق القناديل التي حمله معه خارج البيت⁽²⁾.

(1) الأزدي، أخبار الدولة المنقطعة، تاريخ الدولة العباسية، ج 1، ص 246، 247.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 53.

الفصل الثالث

أما عن الناحية القضائية للأمير الحجيج، تتلخص في أن يصلح المتشاجرين، ويتوسط بين المتنازعين، لا يتعرض للحكم بينهم إجباراً إلا أن يفرض إليه الحكم، بشرط أن يكون قتيهاً، فإن دخلوا بلداً فيه قاضي جاز له ولقاضي البلد أن يحكم بينهم فأيهما حكم نفذ حكمه، ولو كان التنازع بين أحد الحجيج وأهل البلد لم يحكم بينهما إلا قاضي البلد، ولا يقيم الحد إذا دخل بلداً فيه من يتولى إقامة الحدود، فإن كان ما أتاه المحدود قبل دخول البلد، فأمر الحجيج أولى بإقامة الحد عليه من قاضي البلد⁽¹⁾، كما امتاز نقيب الطالبين بالأشراف على محكمة المظالم ببغداد على جميع الطوائف سواء كان من الأشراف أو من عامة بغداد.

وفي سنة (403هـ/ 1012م) نال الشريف الموسوي اللقب الذي منح لنقيب العباسيين، وهو نقيب النقباء الطالبين في سائر أقاليم الدولة العباسية، وورد له عهد بذلك من الأمير بهاء الدولة البويهية، وقرئ في دار فخر الملك الوزير البويهية بحضوره بعد أن جمع الأكابر من الأشراف والقيضاة وخلعت عليه سوداء وهو أول طالب خلع عليه السواد⁽²⁾، وهذا دليل آخر على قوة نفوذ الخليفة العباسي في منح لقب نقيب العباسيين له، ومنح السواد شعار العباسيين الذي قد رفض من قبل من النقيب الشريف ابن الداعي إذ لم يقبل إلا البياض شعار العلويين، وفي عام (406هـ/ 1015م) قد تلى

(1) أبو يعلى الفراء، الأحكام السلطانية، ص 110؛ عادي حسين عادي المطيري، إمارة الحج خلال العصر العباسي الثاني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، 1992م، ص 49 - 54.

(2) الصابي، رسائل الصابي، ج 6، ص 72، وما بعدها؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 260.

الفصل الثالث

الشريف المرتضى أبو القاسم الموسوي الحج، والمظالم، ونقابة نقباء الطالبين، وجمع ما كان لأخيه الرضي، وصدر عهده من الخليفة القادر بالله قرأه في دار الخلافة؟ وحضر فخر الملك البويهى والأشراف والقضاة⁽¹⁾، ونلاحظ أنه كان يصدر عهد بتولية نقابة الطالبين، و محاكم المظالم، وإمارة الحجيج من الخليفة العباسي إلى الأمير البويهى ؛ حيث يحضر القضاة إلى دار الأمير البويهى عند التقليد لتوثيق العهد لديهم ؛ لأنهم بمثابة الشهود العادل.

ومجمل القول أنه كان لنقابة الطالبين دوراً قضائياً كبيراً حتى أن الشريف أحمد الموسوي تولى منصب قاضي قضاة بغداد، ولكن لم يمارس المهام المنوطة بالمنصب لرفض الخليفة لأي من الشيعة أن يتقلد منصب قاضي القضاة ببغداد لأنها كانت في أهل السنة، ورغم ذلك كان نفوذهم قوياً في بغداد بتولييتهم محاكم المظالم التي تُعد بمثابة محكمة الاستئناف العليا في وقتنا، أما عن العلاقة بين كل من القضاة ببغداد، ونقيب الطالبين كانت علاقة قوية فوجدنا عندما توفي قاضي قضاة بغداد محمد بن معروف الحنفي صلى عليه نقيب الطالبين الشريف أحمد الموسوي الذي يُعد هو وولده الشريف الرضي والمرتضى من أشهر من تولى نقابة الطالبين ببغداد في العصر البويهى، فكبر عليه أربعة، ودفن في داره⁽²⁾، في حين أن المذهب الأمامي يكبر خمس تكبيرات في صلاة الجنازة، والذي اضطرت

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7 ص 276؛ ابن تغري بردي، لنجوم الزاهرة، ج 4 ص 223.

(2) ابن الجوزي، المصدر السابق، ج 7 ص 173.

الفصل الثالث

لهذا إرضاء العامة ببغداد من أهل السنة فصلى على القاضي بمذهبه، وهذا يعطي صورة طيبة بين النقباء والقضاة.

ومتلما اختص الطالبيون بلقب نقيب منذ القرن (الرابع الهجري/ العاشر الميلادي)، فقد اتخذ الهاشميون كذلك نقيباً لهم، وكان يطلق عليها نقابة العباسيين هذا وقد كان من أبرز من تولى نقابة بني العباس في حقبة بنى بويه أبو الحسن أحمد بن الفضل بن عبد الملك الهاشمي سنة (350هـ/ 961م)، وتقلد ابنه إمامة الصلاة ونقابة العباسيين (1).

وكما برزت في القضاء أسرة مثل أسرة ابن أبي الشوارب، وفي نقابة الطالبين أسرة أحمد الموسوي، كذلك توارث آل الزيني (2) نقابة العباسيين فمن تولوا هذا المنصب من آل الزيني القاضي أبو تمام الحسن بن محمد الزيني (ت 364هـ/ 975م)، وصرفه عنها الخليفة الطائع لله عام (363هـ/ 974م)، وتقلدها أبو محمد عبد الواحد بن الفضل بن عبد الملك الهاشمي (3)، ثم عاد القاضي أبو تمام ثانية إلى النقابة في رمضان عام (364هـ/ 974م)، وكان يطلق على أبي تمام الحسن الزيني لقب

(1) للمذاني، ذيل تاريخ الطبري، ج 11 ص 392.

(2) آل الزيني، نسبهم إلى سليمان بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم الإمام، وأخذوا اسمهم من زينب بنت سليمان بن علي زوجته، ولم تكن لهم مكانة بارزة حتى تولوا النقابة (انظر صالح اللطفي، معالم بغداد الإدارية، ص 105، 106).

(3) المذاني، ذيل تاريخ الطبري، ج 11، ص 341؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 65؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، (حوادث 351 - 380هـ)، ص 253.

الفصل الثالث

قاضي⁽¹⁾، ولكن ليس هناك أية إشارة عن متى أو أين مارس منصب القضاء، وربما أطلق عليه هذا اللقب بسبب نظرة في قضايا الأشراف العباسيين ببغداد

وقد الخليفة القادر بالله في حضرة القضاة والشهود نقابة العباسيين وكان للشريف علي بن القاضي أبي تمام الزينبي نقيب العباسيين وإمامة الصلاة وهو أول من جمع بين الصلاة والنقابة في سنة (380هـ / 990م)، واستخلف له ابنه أبو الحسن للملقب بنظام الحضرتين بعد ذلك⁽²⁾.

وكذلك ظفر بنقابة العباسيين الشريف أبو الحسن محمد حتى توفي عام (428هـ / 1037م) فخلفه لأبيه من أعمال النقابة⁽³⁾، واستمر في نقابته حتى وفاته عام (445هـ / 1053م) فخلفه ابنه أبو علي⁽⁴⁾، وأولئك هم أبرز الذين تولوا نقابة العباسيين خلال فترة حكم بني بويه ببغداد.

أما عن علاقة نقيب العباسيين بالقضاء، فقد كان له الأشراف على القضاء داخل النقابة على الأشراف العباسيين، ومن الأمور التي لا بد من الإشارة إليها أن نقيب العباسيين كان ينوب عنه في النقابة أحد الهاشميين،

(1) الهمذلي، ذيل تاريخ الطبري، ص439 ابن النجار، ذيل تاريخ بغداد، ج 16، ط. تحقيق قيسر قدح، دار الكتب، بيروت (دست)، ص204؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص174.

(2) العيني، عقد الجمان (مخطوط)، ج 2، ص19، ص358؛ ابن الجوزي، المصدر السابق، ج 7، ص176.

(3) ابن كثير، البداية والنهاية، ج 11، ص385، ج 12، ص40؛ ابن الجوزي، المصدر السابق، ج 8، ص91.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج 9، ص596؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 1، ص121.

الفصل الثالث

وهذا ما حدث مع الشريف محمد بن عبد الله بن سكرة الهاشمي⁽¹⁾، وكان ينوب في نقابة الهاشميين لبني العباس، وله مواقف في القضاء ظاهرة، فترافع إليه رجل اسمه علي، وامرأة اسمها عائشة يتحاكمان في جمل، فقال هذه قضية لا أحكم فيها بشيء لئلا يكون الحال خدعة تجر ورائها فتنة⁽²⁾، وهذا دليل على ممارسة نقيب العباسيين القضاء، ففي سنة (363هـ / 973م) قلد ابن أم شيبان المالكي الهاشمي قضاء القضاء ببغداد، وصدر عهده من الخلفية المطيع لله وما جاء في عهد التولية مما يجعله قاضي قضاء على جميع أقاليم الخلافة العباسية، وهو أول هاشمي تقلد هذا المنصب ببغداد⁽³⁾ كما منح حق الإشراف على ما يجري داخل نقابة الأشراف العباسيين من تعيين وعزل للنقباء عن النقابة⁽⁴⁾، وهذه ميزة امتاز بها الهاشميين عن الطالبيين ببغداد، وهي تولية منصب قاضي قضاء بغداد؛ حيث حاول الطالبيين منافسة الهاشميين في ذلك، ولكن محاولاتهم فشلت.

وفيما يختص بعلاقة نقيب الهاشميين بالقضاء في العصر البويهي، فعندما تقلد الخليفة الطائع لله الخلافة كان الذي يدبر أمور الخلافة قاضي

(1) ابن سكرة، أبو الحسين الهاشمي، من ولد علي بن المهدي، كان شاعراً خليماً ظريفاً، توفي سنة (385هـ / 995م) (النظر، الخطيب، تاريخ بغداد، ج 7 ص 186؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 11 ص 318؛ ولمزيد عن قائمة نقباء العباسيين انظر،

Mssignon, Mouparag.y, opera Minoura, Nuqaba al - Hashimiuin, p. 263.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7 ص 186؛ ابن كثير، المصدر السابق، ج 11 ص 318.

(3) الخطيب، تاريخ بغداد، ج 5 ص 363؛ لمزيد من المعرفة انظر الفصل الأول.

(4) ابن الجوزي، المصدر السابق، ج 7 ص 64، 65.

الفصل الثالث

للقضاة ببغداد ابن معروف الحنفي، وأنه وقع نسخة عهد تولية الحسين بن موسى الهاشمي، بالنظر في محاكم المظالم، وتيسير الحجيج، ونقابة العباسيين من بني هاشم، وكتب عبيد الله بن معروف عهد التولية ووقع عليه بخطه⁽¹⁾، ومن ذلك نستنتج عدة أمور منها تفويض الخليفة العباسي لقاضي قضاة بغداد بإصدار عهود التولية لقباء الأشراف ببغداد، الأمر لثلاثي ممارسة تقرب الأشراف العباسيين من بني هاشم محاكم المظالم ببغداد، وإمارة الحج أي أنهم في ذلك سواء مع الأشراف الطالبيين.

أن نقابات كل من العباسيين والطالبيين كانت لها السطوة القضائية على أعضاء كل نقابة، وكانت تدبر الأملاك التي منها كانت معاشات الأشراف وتمويلهم، كما وأن للمركز كان مجزياً بالنسبة للتقرب، فيقال أن دخل المرتضى كان 24.000 دينار في العام، مع منحه لقب تقرب للقباء في الجزء الأخير من القرن (الرابع الهجري / العاشر الميلادي)، وكان لهم مكانة بارزة عند الأمراء البويهيين فكان للدخل عليهم من الأشراف يقعون له ويسلم عليهم وهم وقوفاً تعظيماً لهم⁽²⁾، وكانت لهم منح خاصة بهم بالإضافة إلى مرتباتهم من دار الخلافة، فطبي سبيل المثال كان الخليفة المطيع شكريماً، وصل الطويين والعباسيين في يوم واحد ثلاثين ألف دينار رغم قلة ثروته التي سلبها منه البويهيين⁽³⁾، كما تعددت المناصب ببغداد إذ

(1) لتوخي، تشور المحاضرة، ج 3 ص 168.

(2) الجاحظ كتاب في أخلاق الملوك، تحقيق أحمد زكي باشا، ط. المطبعة الأميرية، القاهرة 1914م ص 7.

(3) الأزد، أخبار الدولة المنتظمة، تزيخ الدولة العباسية، ج 1 ص 246.

أضحت ببغداد مركز قاضي القضاة، وقاضي قضاة الشيعة الذي عرف باسم النقيب أو نقيب النقباء (1).

وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك نقابة الأنصار، ولكن كانت أقل في المرتبة عن النقابتين السابقتين، وكان يتولى نقابة الأنصار محمد بن إسحاق نقيب الأنصار ببغداد، وكان ثقة حافظاً لأمر الأنصار ومنابهم ومشاهدهم (2)، ولم نجد أي إشارة عن القضاء داخل نقابة الأنصار أو علاقة أحد الأنصار بالقضاة خلال العصر البويهي، ونرجح أن نقابة الأنصار كان لها نفس دور النقابات السابقة من إصدار الأحكام على أشرف الأنصار.

ثالثاً موقف القضاة من العلويين والفاطميين والصوفية وأهل

الذمة:

شهد العصر البويهي كثيراً من الاتجاهات الدينية ببغداد، وخير دليل على ذلك ما جاء عن الذهبي (3) بقوله: "وفي هذا الزمان كانت البدع والأهواء فاشية ببغداد، ومصر من الرفض والاعتزال والضلال فإننا لله وإننا إليه راجعون"، ويعني الذهبي بذلك كثرة الاتجاهات الدينية خلال فترة بني بويه، وقوله مصر فإنه معلوم من كون الخلفاء الفاطميين كانوا يظهرون الرفض وسب الصحابة، وكذلك جميع أعوانهم وعمالهم، وأما قوله ببغداد

(1) بطرسى البستاني، موسوعة الحضارة العربية في العصر العباسي، ج 4، ب. ط، دار كلمات للنشر، ص.

م، 1995م، ص 85

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 85.

(3) تاريخ الإسلام (حوادث 351 - 381هـ)، ص 145.

فكان عضد الدولة البويهى يتشيع، ويكرم جانب الرافضة ببغداد على حساب أهل السنة.

— موقف القضاة من العلويين:

لم يتعرض القضاة ببغداد للعلويين بمسوء ؛ بل كانوا يكتنون لهم كل حب وتقدير، وهذا ما أورده القاضي أبو علي المحسن التتوخي في مؤلفاته تظهر تعاطفه معهم ؛ بل يمدحهم، ويتبجح أخبارهم، وأبلغ دليل على ذلك قصة شابة علوية مرضت، وكان عمرها عشرين سنة، وأصيبت بعاهة ألزمتها الفراش خمسة عشر سنة دون أن تشعر بأي ألم، وكان زوجة الوزير المهلبى تقدم لها المعونة والكساء عن طريق القاضي أبي بكر محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن قريعة، ثم شاهدت النبي μ في منامها ذات ليلة، وقال لها لمشي باسم الله، فتخلصت من علتها، وأخذت تمشي، وقد سمع القاضي ابن قريعة منها هذا المنام، وهو الذي كان يحمل إليها المعونة طوال خمسة عشر عاماً، ثم رآها تمشي، وقد أعطت زوجة الوزير محمد للمهلبى للقاضي ابن قريعة مالاً ليجهز عرسها، ويختار لها رجلاً علويّاً (1)، وقد عرف القاضي للتتوخي بقصتها سنة (373هـ / 983م) ثم رآها سنة (377هـ / 987م) فطلب منها أن تحكي له قصتها وسألها عن نسبها فاثبت قصتها مفصلة (2).

(1) التتوخي، شوار المحاضرة، ج 2، ص 265-268، ج 4، ص 159 - 162؛ عصام شبارو، القضاء والقضاة في الإسلام، ص 142.

(2) التتوخي، المصدر السابق، ج 4، ص 162؛ التتوخي، الفرج بعد الشدة، تحقيق عبود الشالجي، ج 2، دار صادر بيروت 1978م، ص 288؛ عصام شبارو، المصدر السابق، ص 143.

الفصل الثالث

ومن تلك القصة نستخلص علاقة القضاة بالعلويين ببغداد من ثلاث نواحٍ: أولها: تقديم المساعدات اللازمة لهم، وخاصة إلى الذين يحتاجون إلى من يعاونهم على العيش مثل الفقراء، أو الذين أصيبوا بعاهة تمنعهم من الارتزاق. الأمر الثاني قيام القاضي ببغداد في بعض الحالات بتقديم المساعدات بنفسه دون الاعتماد على أعوانه. أما الأمر الثالث: فتزويج الأيامي، أو الذين لا يستطيعون الزواج لعدم مقدرتهم المالية لذلك، واختيار لهم الأكفاء من أنسابهم، رغم أن تلك المهام كان يقوم بها نقيب العلويين ببغداد، فشاركه في ذلك القضاة.

ولم يقتصر دور القضاة ببغداد عند ذلك الحد؛ بل وجد القضاة يتكفلون لفض النزاع والثورات التي كانت تحدث ببغداد بين العباسيين والعلويين ففي سنة (350هـ/ 961م)، وقد ثار العيارون ببغداد، وأقموا فتناً عظيمة، كان أصلها بنو هاشم، وكان سبب ذلك عريضة وقعت بين رجل عباسي وبين رجل علوي على نبيذ، في خندق طاهر⁽¹⁾، فقتل العلوي، وثار الفتنة، ودخلت العامة فيها، ولم تمكن الفتنة، فقبض أبو محمد المهدي على أكثر بني العباس، وكان في جملتهم عدة قضاة، وشهود هاشميين، وعقد مجلس لمناظرتهم، وكلفهم أن يسموا له العيارين منهم والأحداث، وحملة السكاكين، ليقبض عليهم، ويفرج عن الباقيين، فتدخل

(1) خندق طاهر، هو الخندق المحيط بالحریم الظاهري، ويقع الحریم الظاهري على الشاطئ الغربي بين مدينة المنصور ومدينة الكاظمية الحالية (انظر ياقوت، معجم البلدان، ج 3 ص 265).

قاضي القضاة أبو الحسن بن صالح الهاشمي، وأصلح بين كل من العباسيين والعلويين، وانتهت الفتنة (1).

أما عن موقف القضاة من العلويين داخل مجلس القضاء فقد كان موقفاً محايداً ولم يكن يميز بين علوي وعباسي أو غيرهم من عامة بغداد في الأحكام أو قبول الشهادة ففي سنة (361هـ / 971م) قبل قاضي قضاة بغداد ابن معروف شهادة رجل يدعى أبو طالب الميلوس العلوي (2)، تلك كانت المواقف الإيجابية من القضاة اتجاه العلويين ببغداد رغم شعور العلويين بالقوة لمساندة الأمراء البويهيين لهم في تلك الفترة.

— موقف القضاة من الفاطميين بمصر:

استولى الفاطميون على مصر خلال الفترة البويهية ببغداد في عهد معز الدولة البويهي الذي فكر في التخلص من الخليفة العباسي، وبتصويب الخليفة الفاطمي، ولكنه تراجع عن ذلك خوفاً على المصلحة السياسية؛ لأن وجود الخليفة العباسي الضعيف أفضل لهم من الخليفة الفاطمي لتحقيق مآربهم السياسية (3)، فقد شهدت بغداد معسكرين متعارضين في الأفكار والمذاهب، فكل من البويهيين والشيعنة الزيدية والإمامية يميلون إلى الخليفة الفاطمي بمصر. وأما المعسكر الثاني ببغداد - وعلى رأسه الخليفة العباسي

(1) التتوخي، تشوار المحاضرة، ج 1 ص 86.

(2) الهمذاني، ذيل تاريخ الطبري، ج 11 ص 427.

(3) ولمزيد من المعرفة انظر الفصل التمهيدي.

الفصل الثالث

وأهل السنة- فكانوا معارضين ؛ بل رافضين للخلافة الفاطمية. وشككوا في نسبهم.

فكان الفرع الأول من البويهيين والطالبيين ببغداد بفضلون الخلافة الفاطمية، وهذا ما كان يجري بين الأمراء البويهيين والفاطميين من الرسائل المتبادلة بينهم⁽¹⁾، أما الطالبيون فصاروا على نهج البويهيين باعتبارهم شيعة، فقد نصب إلى الشريفة الرضي لصيدة يتمنى فيها أن يكون عند الخليفة الفاطمي الحاكم بالله (386-411هـ / 996-1020م) لبطل من العرش تحت الخلافة العباسية ببغداد، وكان آنذاك يتولى نقابة الطالبيين ببغداد خلال العصر البويهي⁽²⁾، وهذا يثبت موقف نقباء الطالبيين ببغداد وميلهم إلى الفاطميين بالقاهرة.

وفي أواخر العصر البويهي ببغداد ازداد نفوذ للخليفة العباسي وضعف الأمير البويهي، فازداد موقف الخليفة العباسي هجوماً ضد الفاطميين، ففي سنة (420هـ / 1029م) كتب ببغداد محضر بأمر الخليفة للقادر بالله يتضمن القبح في نسب الفاطميين خلفاء مصر⁽³⁾، وأجبر نقباء الطالبيين ببغداد على الشهادة فيه بخطوطهم، ومنهم الشريفان الرضي والمرتضى أولاد أحمد

(1) ابن توري بردي، النجوم الزاهرة ج 4 ص 124 - 125.

(2) أيس الذي في بلاد الأعداء وعصر الخليفة الطوي وأبوه أبي ومولاه مولا
ي إذا ضلعتي البعيد القصي
لف عركي بحرقه سيد
إن حوفي بذلك الربع أمن
لنظر ابن كثير، البداية والنهاية ج 12 ص 4، 5.

(3) جبرائيل، حنوس أصغر، مختصر المستفاد في تاريخ بغداد (مخطوط)، ص 87.

الفصل الثالث

الموسوي نقباء بغداد في العصر البويهي، ومن القضاة ببغداد ابن الأكفاني قاضي القضاة الشافعي، والقاضي الخرزى الظاهري، والقاضي أبو العباس الأبيوردي الشافعي، وأبو حامد الأسفرائيني القاضي الشافعي، والقاضي البيضاوي الشافعي وغيرهم من قضاة بغداد، ثم كتب بغداد محضراً آخر يمثل ذلك سنة (444هـ / 1025م)، وزيد فيه انتسابهم إلى الديصانية من المجوس، وبنى القداح من اليهود، وشهد على ذلك العلوية والعباسية والفقهاء والقضاة، وعملت منه نسخ، وبعث إلى جميع أقاليم الخلافة العباسية (1).

ولم يقتصر موقف القضاة ببغداد عند ذلك الحد من الشهادة والتوقيع على القدح في نسب الفاطميين؛ بل تطور إلى أبعد من ذلك، فوجد القاضي الباقلاني المالكي الأشعري شيخ السنة ببغداد يعارض قاضي قضاة مصر الشيعي الإسماعيلي محمد بن النعمان الذي صنف كتاب "البلاغ" الذي انتصب فيه للرد على القاضي الباقلاني (2)، وصنف القاضي الباقلاني كتاباً في الرد على هؤلاء وسماه: "كشف الأسرار وهتك الأستار" بين فيه فضائحهم وقبائحهم، ووضع أمرهم للعامة والخاصة، وكان القاضي الباقلاني يقول فيهم: هم قوم يظهرون الرفض ويبطون الكفر المحض (3).

ولم يكتف القاضي الباقلاني بذلك، ونكر أن "القداح جد عبيد الله كان مجوسياً، ودخل عبيد الله المغرب، وادعى أنه علوي، ولم يعرفه أحد

(1) ابن خلدون، العبر، ج 3 ص 538؛ الذهبي، دولة الإسلام، ج 1 ص 293؛ العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج 3 ص 245.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7 ص 186.

(3) نفسه، ج 7 ص 186.

الفصل الثالث

من علماء النسب، كان باطنياً خبيثاً حريصاً على إزالة ملة الإسلام، أعدم الفقه والعلم ليتمكن من إغراء الخلق وسائره في ذلك أولاده، وأباحوا الخمر والفروج، وأشاعوا الرقص، وبثوا دعاة فأفسدوا عقائد جبال الشام، كالنصيرية⁽¹⁾، والدروزية⁽²⁾، وكان القداح كاذباً مخرقاً، وهو أصل دعاة القرامطة⁽³⁾.

(1) النصيرية، هي حركة باطنية ظهرت في القرن الثالث الهجري، أصحابها من غلاة الشيعة، الذين زعموا بأن الإله قد حل في علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وتسمت بهذا الاسم نسبة إلى محمد بن نصير النميري، الذي عاش في القرن الثالث الهجري، وهم من الشيعة الغلاة، وذلك لأنهم غلو في علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقالوا بالدويرة، وهم بالإضافة إلى قولهم بالوهية علي رضي الله عنه، يعتقدون بتلمس الأرواح، والتأويل بالباطن، ومذهبهم مزيج من الوثنية الآسيوية القديمة والمجوسية واليهودية والنصرانية، خاصة في قضية الطول أي حلول الله سبحانه وتعالى في جسم إنسان - عولاً بالله تعالى من الكفر. (انظر زينب محمود خضيري، دراسة فلسفية لبعض فرق الشيعة، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة 1986م، ص 75-87، نقي الدين، النصيرية، دراسة تحليلية بطبيروت 1983م، ص 27، 28).

(2) الدروزية، هي فرقة باطنية تولد الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله، أخذت جل عقائدها من الإسماعيلية، وهي تنتسب إلى نشكين الدرزي، نشأت في مصر لكنها لم تثبت أن هاجرت إلى الشام، عقائدها خليط من عدة لديان وأفكار، كما أنها تؤمن بسمية أفكارها، فلا تتشرها على الناس، ولا تلمها، لأنقتها إلا إذا بلغوا سن الأربعين. (انظر مصطفى الشكعة، إسلام بلا مذاهب، ط 14 مكتبة الأسرة، القاهرة، 2005م، ص 237-319).

(3) القرامطة، كان ظهورهم في البحرين والشام وذلك بعد أن شقوا عصا للطامة على الإمام الإسماعيلي نفسه ونهبوا أمواله ومناحه، ومن شخصيات الإسماعيلية القرامطة عبدالله ابن ميمون القداح الذي ظهر في جنوب، والفرج ابن عثمان القاتلاني المعروف بـ "نكرويه" الذي ظهر في العراق، وحمدان ابن الأشعث، وأحمد ابن قاسم الذي بطش بقوافل للتجار والحجاج من أهل السنة والجماعة، والحسن ابن بهرام المعروف بـ "أبي سعيد الجنابي" الذي ظهر في البحرين الذي يعتبر المؤسس لدولة القرامطة الإسماعيلية. ابن لجوزي، القرامطة، تحقيق محمد الصباغ، ط 2، مطبعة منشورات المكتب الإسلامي، بيروت، 1968، ص 29-38، ولمزيد من المعرفة انظر اليماني (470هـ) كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة، ص 35 وما بعدها، ابن تنخري بردي، للنجوم الزاهرة، ج 4، ص 80.

وأيضاً كان أقضي القضاة الماوردي الشافعي من أبرز القضاة ببغداد المدافعين عن الخلافة العباسية ضد الخلافة الفاطمية وصنف كتاب: " الأحكام السلطانية" وخاصة الجزء الخاص بالإمامة، فوضع النظريات التي تثبت أحقية العباسيين في الخلافة (1) ذلك كان موقف قضاة بغداد من الفاطميين.

— موقف القضاة من الصوفية:

كان للصوفية ببغداد في العصر البويهي وجود واضح، فقد كانت لهم علاقات قوية بالقضاء، وقد لقي الصوفية الاضطهاد من القضاة في بعض الأوقات ببغداد والاسهزاء بهم لصالح الأمراء البويهيين الذين كانوا يرفضون التصوف رفضاً قاطعاً كما جاء في مذهبهم الزيدي (2).

فالصوفية فئة من المتعبدين، والصوفي من كان فانياً بنفسه، باقياً بالله مستخلصاً من الطبائع متصللاً بحقيقة الحقائق (3)، وقد سخر القاضي التتوخي في مؤلفاته من الصوفية، فقد ذكر أسماء كثيرة لشيوخ الصوفية، وذكر أنهم كانوا يعتقدون حلقات صوفية في جامع المدينة ببغداد؛ حيث يتحاورون على الخطرات والهواجس ومسائل تشبه الومسواس (4)، وهنا دليل على تأييد القاضي التتوخي للبويهيين في رفضهم التصوف والسخرية منهم.

(1) Amedroz, *The offices of kadi Ewardi*, p. 763 – 770. (1)

(2) الشهرستاني، الملل والنحل 1، ص 161؛ أحمد صبحي، الزيدية، ص 100، 101.

(3) أبو الوفاء التتازلي، ابن سبعين وفلسفته الصوفية، ص 38، ط. دار الكتب اللبناني، بيروت، 1973م.

(4) التتوخي، نشرار المحاضرة ج 1، ص 99؛ عصام الشبارو، القضاء والقضاة في الإسلام، ص 156.

وقد أورد القاضي التتوخي قصصاً كثيرة عن الصوفية يسخر فيها من رجل صوفي يعرف بأبي الفتح، يغمي عليه ببغداد كلما سمع صوتاً حسناً ينلو القرآن حتى أغمى عليه ذلك مرة من شدة الوجد فمات سنة (350هـ / 961م) (1).

ومن أبرز القضاة ببغداد الذين كانوا من المتصوفة قاضي القضاة أبو السائب عتبة، وغلب عليه في ابتداء الأمر التصوف، وتمافر فريقي الجنيدي (2)، وأخذ عنه الصوفية (3)، أما عن موقفه اتجاه الصوفية بعد أن تولى منصب قاضي قضاة بغداد فقد خالف للتصوف، وسائر الأمراء البويهيين في رفضهم للصوفية، وهذا ما حدث عندما حضر القاضي التتوخي مجلس الوزير محمد المهلبى وزير معز الدولة البويهى وكانت العاصمة ببغداد قد هاجت في أيام وزارة المهلبى، وعظمت الفتنة، وقبض على جماعة من العيارين، وحبسهم فاستهانوا بالقضية، وكشف أمرهم وكثر كلام القصاص في الجوامع ومشايخ الصوفية، فخاف من تجديد الفتنة، فقبض على خلق منهم وحبسهم، وأحضر أبا السائب عتبة قاضي القضاة ببغداد آنذاك وجماعة من قضاة الدوائر القضائية ببغداد والشهود، وكان من

(1) التتوخي، نشوار، ج 1 ص 356، 357.

(2) الجنيدي، أبو القاسم الخزاز، ويقال له القواريري، المعروف بالجنيدي بن محمد بن الجنيدي، كان أبوه قواريرياً، أصله من نهلوند، ومولده ومنشأه بالعراق، كان فقياً، تلقه على أبي ثور، وتوفي سنة (297هـ/909م) انظر السلمي، طبقات الصوفية، تحقيق نور الدين شربيه، ط. دار الكتلة العربي، مصر 1953م، ص 155؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج 6 ص 105.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7 ص 156؛ العماد الحنبلي، شذرات، ج 3 ص 15؛ الذهبي، تاريخ الإسلام،

بين القضاة الذين حضروا أبو علي المحسن التتوخي لمناظرتهم، وإقامة الحججة عليهم (1).

وقد استعان الوزير المهلبى القاضي أبي السائب في محاكمة الصوفية ؛ لأنه ضليع في علم التصوف، وعالم بأهل الزهد في الدنيا، ومن مشايخ الصوفية الذين اتهموا بالفساد ببغداد أبي إسحاق بن ثابت الذي كان ينزل بباب الشام، وهي محلة بالجانب الغربي من بغداد، ويعتبره أصحابه أحد الربانيين (2)، وكانت التهمة الموجهة إليه أنه يقول في دعائه: "يا واحدي بالتحقيق، يا جاري اللصيق"، وهو بذلك يصف الله بأنه لصيق على الحقيقة، وبما أن الملاصقة من صفات الأجسام، فقد جعل الله جسماً وهذا كفر، كما اتهم بأنه يوهم الناس على أنه ربانين كما يقول في جملة كلامه: "أخذتني مني، ولم تبقني علي، فما أنا بلا أنا"، وفي النهاية منع من إقامة الحلقات الصوفية والحديث إلى الناس بعد أن ضرب بالسياط (3)، وهذا يظهر ميل قاضي القضاة إلى السلطة في الحكم على الصوفية بما فيه من الظلم رغم معرفته أحوال الصوفية ؛ لأنه كان واحداً منهم، وحول كلامهم إلى فهم العامة ببغداد.

(1) التتوخي نشوار المحاضرة، ج 3 ص 144.

(2) الرباني في اللغة العارف بالله، وهو مأخوذ من الآية القرآنية، "كونوا ربانيين"، وكان يطلق على الصوفية وأهل الصلاح، وجاز أن يلقب به كذلك العلماء، ويعني العالم الحكيم التقى، انظر القلتستاني، صبح الأعيى، ج 6 ص 14؛ حسن الباشا، الألقاب الإسلامية، ص 30.

(3) للتوخي، نشوار للمحاضرة، ج 3 ص 145.

الفصل الثالث

ومن القضايا التي حكم فيها قاض قضاء بغداد الذي كان يقيم في شيراز قضية طلاق بين صوفي وصوفية، مما اضطر قاضي القضاء أبو سعد بشر بن الحسين الداودي أن يطلع على أفكار الصوفية وطريقتهم في الفقه ليتمكن من الفصل بينهم إذا ما احتكموا إليه (1)، فقالت المرأة الصوفية للقاضي: أيها القاضي هذا زوجي يريد أن يطلقني، وكلمت القاضي بلغة الصوفية، التي لم يستطع أن يفهمها أي إنسان إلا الصوفية، ثم أحضر زوجها، وأصلح القاضي بينهم، وخرجا من المجلس بغير طلاق، وهو غير مقتنع بهذا الفقه (2).

ويقصد من ذلك أنه رافض للصوفية والتصوف، ومن هنا يستتج أن بعض القضاة كانوا غير مقتنعين بالتصوف ببغداد في العصر البويهى، وأيضاً كان للصوفية طرق خاصة بهم في الزواج والطلاق، وغير ذلك، وأن قضاء الصوفية من الصعب الفصل فيه؛ لأن محتوى قضاياهم تقوم على الألفاظ الصوفية الروحانية التي لا يستطيع الفصل فيها إلا القاضي الذي تصوف وذلق حلوة الصوفية.

ويظهر مدى تأثير الصوفية في القضاة عن طريق مؤلفات القضاة ببغداد التي كانت زاخرة بجميع أنواع المعارف مثال كتب القاضي أبي بكر الباقلائي المالكي الأشعري، وهو مع ذلك كان يحضر مجلس أبي علي

(1) التلويح منشور، ص 227.

(2) نفسه، ص 228، 229.

الدقاق الصوفي، وزوجه ابنته مع كثرة أقاربها⁽¹⁾، ومن أقوال القاضي الباقلاني: "اعلم أن كرامات الأولياء جائزة عقلاً ومعلومة قطعاً، والمعجزات تختص بالأنبياء، والكرامات تكون للأولياء⁽²⁾، وأيضاً من القضاة الذين تتلمذوا على علماء الصوفية منهم القاضي أبو العلاء الواسطي قاضي بغداد، لقي أبا عبد الرحمن السلمي، وروى عنه⁽³⁾."

تلك كانت مواقف قضاة بغداد من الصوفية والتصوف منهم من كان رافضياً لذلك، ومنهم من كان مؤيداً ومشجعاً على التصوف، ومؤلفات القاضي الباقلاني كانت أكبر دعم للصوفية والتصوف.

— القضاة وموقفهم من أهل الذمة:

ويقصد بهم النصارى واليهود المقيمين في البلاد الإسلامية اللذين ارتبطوا مع المسلمين بعهد⁽⁴⁾، ويمكننا أن نقدر عدد النصارى في بغداد أوائل القرن (الرابع الهجري / العاشر الميلادي) ما بين أربعين وخمسين ألفاً⁽⁵⁾، وكان للنصارى رئيسان يعين كل منهما بعهد خاص من الخليفة العباسي: أحدهما يطلق عليه الجاثليق النسطوري⁽⁶⁾، وهو رئيس

(1) العمري، ممالك الأبصار في ممالك الأبصار، ج 8، ص 165.

(2) ابن الزيات، التشوف إلى رجال التصوف، تحقيق، أدولف فور ج 12، مطبوعات إفريقيا الشمالية، الرباط 1985م، ص 28.

(3) السلمي، طبقات الصوفية، ص 16.

(4) آدم متر، الحضارة الإسلامية، ج 1، ص 44.

(5) ابن حوقل، صورة الأرض، ط 2، ق 1، طبع في مدينة ليدن 1928م، ص 156.

(6) كان بين المذهبيين: النسطوري واليمقوبي خلافتان جوهرية أساسها الاختلاف في طبيعة المسيح، وكان في بغداد حي يسمى دير الروم، وقد أقام النصارى في الحي كنيسة على مذهب النسطورية.

الفصل الثالث

المسيحيين الشرقيين . وثانيهما بطريق اليعاقبة، وهؤلاء كانوا من أتباع الكنيسة اليعقوبية، وكان أكثر النصارى في العراق من طائفة النسطوري (1) .

وكان لليهود زعيم يدينون له بالطاعة والولاء ، وكان يطلق عليه في بغداد رأس الجالوت، ويتمتع بالسلطة الواسعة على أبناء ملته ، فقد كان من واجبه الإشراف على أمور طائفته وتسيير إدارتها، والأخذ بما فيه إصلاحها وصلاحها وتعيين قضاتها، ومراقبة استتباب العدل ، والانتظام في محاكمها، وضمان تنفيذ قضائها ، وضمان تنفيذ القوانين التي تصدرها الدولة، وكانت التقاليد تقضي بأن يكون رأس الجالوت من سلالة داود - عليه السلام - وأن ينتقل منصبه إلى الذكور من ذريته، وإذا مات بلا عقب انتقل منصبه إلى من فيه للكفاءة من أبناء أسرته (2) .

أما عن نسخة عهد توليته جاثليق النصارى فكانت لها عدة مسميات منها كتاب العهد أو المنشور للعالي أو البراءة الإمامية، فكان يشتمل على الحقوق والامتيازات التي تمنحها السلطة المدنية للجاثليق، وتخوله الحق في مراجعة السلطان في الشؤون المتعلقة بالطائفة النصرانية، ولول من طلب البراءة من الخلفاء العباسيين في العصر البويهي الجاثليق ماري بن طويي (ت377هـ / 987م)، ثم جرت العادة لكي يلتمس كل جاثليق جديد نظير

(1) حورية عبده سلام، الحياة الاجتماعية في العراق زمن البويهيين، ط. دار الفكر العربي، القاهرة، 1980م، ص 92، 93.

(2) بنيامين التطليبي، رحلة بنيامين، ترجمة عزرا حداد، ط. المطبعة الشرقية، بغداد 1945م، ص 196، 197.

هذه البراءة وإلا فلا يعتبر مؤيداً في الرئاسة (1)، كان هذه البراءات تتضمن الأمور الآتية:

1- تخويل الجائليق الرئاسة على جميع النصارى المنتشرين في أنحاء الدولة العباسية.

2- حق النظر في مصالح أبناء طائفته، والحكم فيها حلاً وإبراماً، وحق الفصل فيما يقع من الخلاف، إلا ما كان في حدود القضايا الشرعية الإسلامية.

3 - تخويله الدعاية والامتياز في مصليات النصارى ومحاقلهم ومجالسهم.

4 - الحق في إدارة أوقاف طائفته كافة.

5 - السلطة لمعاقبة المخالفين (2).

وبالنسبة للقضاء بين أهل الذمة، فإن في ذلك ثلاث أقوال أحدهما أنه يقضى بينهم إذا ترفعوا إليه بحكم المسلمين؟ وهو مذهب أبي حنيفة. والثاني أنه مخير وبه قال مالك، وعن الشافعي قولان. والثالث أنه واجب على الخليفة أن يقضى بينهم، وإن لم يتحاكموا إليه فعنده من اشترط مجيئهم

(1) بطرس نصر الكلداني، كتاب ذخيرة الأذهان في تواريخ المشاركة والمغاربة السريان 1، مطبع في دير الآباء الدميكيين، الموصل 1905م، 157، 158، رفائيل بابو إسحق، أحوال نصارى بغداد في عهد الخلافة العباسية، طمطبعة شفيق، بغداد 1960م، ص 51.

(2) ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، تحقيق إحسان عيسى وآخرين ج 3، ب. ط، دار صادر، بيروت (د - ت) ص 363 - 367، وسوف نورد العهد أو البراءة كاملة في الملحق، ولمزيد من المعرفة انظر، بطرس نصر الكلداني ص 150، 430، رفائيل بابو إسحق، المرجع السابق، ص 150.

الفصل الثالث

للحاكم: قوله تعالى: { فإِنْ جَاؤُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ } (1)، وبهذا تمسك من رأى الخيار في التحكيم، ومن أوجبته اعتمد على قوله تعالى: { وَأَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ } (2)، وأما من رأى وجوب الحكم عليهم، وإن لم يترافعوا (3)، قول ابن حزم: الحكم على أهل الذمة يكون بواسطة الحكام المسلمين في كل شيء، ولا يحل بردهم إلى أحكامهم أصلاً، رضوا أم سخطوا، أتونا أو لم يأتونا (4).

وإذا كان المسلمون قد تركوا لهذه الجماعات (اليهود والنصارى) استقلالاً غير قانوني من حيث المبدأ، فإن المجال كان مفتوحاً أمام أي شخص من أتباعها ممن لم يرض بقرار محكمته الكنسية ليعرض قضيته أمام القاضي المسلم الذي كان يحكم فيها بطبيعة الحال وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (5)، وما ذكر يتفق معه، ولكن يختلف معه في أن المسلمين تركوا تلك الجماعات استقلالاً قانونياً من حيث المبدأ، كما أن من صلاحيات القاضي النظمي، تشمل أهم النشاطات التي يمارسها أتباع دينه، وهي النشاطات التي تتم داخل نطاق للطائفة مع أنه يحق في مثل هذه الحال للفرقيين الممتازين أن يتقدموا بدعواهم أمام القاضي المسلم شرط أن يتم

(1) سورة المائدة، آية 42.

(2) سورة المائدة، آية 49.

(3) ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ص 691.

(4) محمد المنتصر نكثلي، معجم ابن حزم، ص 646.

(5) شاخت و بوزورث، تراث الإسلام، ترجمة حسين مؤنس، ج 2، ط. الكويت، 1988م، ص 163.

الفصل الثالث

ذلك برضا الفريقين⁽¹⁾، وقد خيروا بين الاحتكام إلى محاكمهم الكنيسة أو اللجوء إلى قضاة المسلمين⁽²⁾.

لقد حظي أهل الذمة ببغداد في عصر بني بويه بمكانة عالية عند أمراء بني بويه، فيصف ماري بن طوبى جاثيق، وهو من أكبر رجال السنين النصارى في العصر البويهي عام (376هـ / 987م) بقوله: "أن معز الدولة البويهي كان يحب النصارى"⁽³⁾، وينهض دليلاً على ذلك أنه لما أراد الأمير البويهي في عام (350هـ / 961م) بناء قصره المطل على دجلة إلى الغرب من الشماسية، احتاج إلى تهديم بعض مصليات المسلمين بتلك المحلة، إلا أنه لم يتعرض لكنيسة ماراسطفانوس، وكان لعضد الدولة البويهي ببغداد وزيراً نصرانياً اسمه نصر بن هارون، وقد أذن له في عمارة البيع والأديرة وتوزيع الأموال للفقراء النصارى⁽⁴⁾.

وفي بعض الأزمات الكبرى بين النصارى والمسلمين ببغداد كان يتدخل قضاة المسلمون في الإفتاء، وحل تلك الخلافات بينهم، ففي سنة (392هـ / 1002م) فعندما زنا كاتب نصراني يدعى أبو المنصور الدراجي بإمرة خباز عربي مسلم، ثم وجد الخباز مقتولاً بعد ذلك، فكان ذلك كافياً

(1) حسن زين، الأوضاع القانونية للنصارى واليهود في الديار الإسلامية، ب. ط. دار الفكر الحديث، بيروت 1988م، ص 176، 177؛ عبد الله الرازي، تاريخ كامل إيران، ص 186، 187.

(2) الكندي، الولاية والقضاة، ص 351، 390؛ الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 108، 109.

(3) جان موريس فيية، أحوال النصارى في الخلافة العباسية، ترجمة حسين زينة، ط. دار المشرق، بيروت 1990م، ص 232.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 334، بخوانتمير، روض الصفا في سيرة الأئبياء والملوك والخلفاء، ص 191.

لأن ينقض العامة على كنيسة ماري توما، وكنيسة ماراصطفانوس، ودير الراهبات اليعقوبيات، وقد استفتى ثلاث فقهاء مسلمين في جواز هدم الكنائس، ولكن القاضي البيضاوي الشافعي رفضاً ذلك، وقد أفتى بتحريم هدم الكنائس بشرط القصاص من الجاني⁽¹⁾.

وكان اليهود في بغداد يعتمدون في إصدار أحكامهم وشريعتهم على مدرسة "سورا"، و"قومبيثة" التي تقابل في الإسلام المذاهب الفقهية، كان مؤسس مدرسة "سورا" الحبر "أبا أربخا" توفي سنة (247م) ومؤسس مدرسة "قومبيثة" الحبر مارصموئيل الفلكي (ت 257م) ثم نشأت طبقة أخرى من العلماء يعرفون "بالغاؤونية"⁽²⁾ كان أهم أعمالهم إصدار الفتاوى الدينية لليهودي الشرق، والغرب، وكانت فتاويهم نافذة الكلمة عند جميع الطوائف اليهودية، وكان يهود العراق خلال هذه الحقبة الطويلة يراجعون في شئونهم الإدارية رؤساء الجالوت .

لما أمروهم الدينية فكان ينتظر بها رؤساء للمدرستين العلميتين في "سورا" و"قومبيثة" وكانت مدرسة سورا أعلى مقاماً من مدرسة قومبيثة، وكان لرئيسها حق الأفضلية في المرتبة الدينية والقضائية وفي انتخاب رأس الجالوت⁽³⁾.

(1) جان موريس فييه، أحوال النصراني في الخلافة العباسية، ص 259.

(2) الغاؤونية، مجموعة من أحبار اليهود قاموا بوضع للنوليس اليهودية، وكان لهم مكانتهم البارزة وسط اليهود في الشرق والغرب في إصدار الفتاوى، وتنظيم للقانون اليهودي.

(3) بنيامين، للتطيلي، رحلة بنيامين، ص 196، 198.

الفصل الثالث

أما في العصر البويهي فأنحط مقام رأس الجالوت، وتسرب الضعف إلى مدرستي سورا وفومبديثة، وألغى نظام الوراثة في تعيين رأس الجالوت، وتدخل العلماء الغاؤونيم (أي أحبار اليهود) في أمر انتخابه، فنشبت من جراء ذلك فلال وفتن كثيرة بين اليهود أنفسهم، ساعدت على تردي أحوالهم، وزادت الحالة سوءاً بعد الانحطاط الذي عانتَه الخلافة العباسية من تدخل الأمراء البويهيين، فقد مرت بغداد بشدائد ومحن في حكم بني بويه، ولحق باليهود ما لحق بسائر سكان البلاد من الولايات، فصارت موارد مدارسهم الكبرى تتضاءل يوماً بعد الآخر إلى أن أغلقت نهائياً في النصف الأخير من العصر البويهي في خلافة القادر بأمر الله (381 - 423هـ / 991 - 1031م).

وكان آخر رؤساء مدرسة سورا الغاؤون هاي بن شيريرا (ت 430هـ / 1038م)، ومن ثم انتقل مركز اليهود العلمي والفقهي والقضائي في العصر البويهي إلى الأندلس (1).

ويتبين مما سبق خضوع اليهود ببغداد إلى القضاء المعتمد في المدارس الدينية "سورا" وفومبديثة، ولقد اعتمد اليهود في بعض قضائهم إلى القضاة المسلمين بسبب انهيار المدارس الفقهية والقانونية لليهود ببغداد في العصر البويهي، وهناك العديد من الأمثلة على ذلك، من بينها تظلم يهودي يدعى شعيب إلى القاضي ابن قريعة قاضي دائرة السندية ببغداد، ومعه جماعة من العمال اليهود من وكيل القاضي ابن قريعة، فعقده في الحال

(1) بنيامين، التطلي، رحلة بنيامين، ص 199، 200.

مجلس قضاء للنظر في تلك الدعوة، وتقدم اليهود بالدعوة ودفعه إلى القاضي فأخذها وأعطاهم لكتابه ليقرأها عليه، وفي النهاية وقع القاضي على الدعوة وأنصف اليهودي من وكيله (1)، وهذا يظهر مدى عدالة القضاة حيث إنهم لم يفرقوا بين مسلم وغيره في تحقيق العدالة القضائية حتى من أعوانهم إذا اعتدوا على أهل الكتاب ببغداد.

وهناك قضية أخرى عرضته على القاضي ابن قريعة مجملها أن يهودي زنا بنصرانية فحملت منه وأنجبت ولداً، و قبض عليه، وأحضروا إلى مجلس قضاء ابن قريعة، وصدر حكمه في تلك القضية أن يناط باليهود رأس العجل، ويصلب على عنق النصرانية الساق مع الرجل ويسحب على الأرض، وينادي عليهما ببغداد ظلماً بعضها فوق بعض (2).

ونظراً للدور الذي قام به أهل النمة ببغداد، وتولييتهم المناصب العليا في العصر البويهي جعلهم في بعض الأحيان يتطاولون على القضاة ببغداد فهذا أبو نصر بشر بن هارون الكاتب النصراني البغدادي يهجو أحد خلفاء القاضي البغدادي بقصيدة من الشعر (3).

ومجمل القول أن أهل النمة ببغداد في ظل الحكم البويهي تمتعوا بكامل حقوقهم الاجتماعية والسياسية وعلى رأس ذلك الحقوق القضائية رغم

(1) ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج 3، ص 225.

(2) ابن الوردي، تنمة المختصر في أخبار البشر، ص 454.

(3) قضى شعري على القاضي بحكم أجاب إليه مصفوعاً مذالاً
ولو لم يستجب لنتقت منه سبالاً إن وجدت له سبالاً
ونتف سباله شيء محال لأن الحلق حيرة محالاً

انظر التلوخي، نشوار المحاضرة، ج 1، ص 93.

الإشارات القليلة التي وردت في تلك الفترات التي نحن بصدها عن أهل الزمة وعلاقتهم بالقضاء ببغداد إلا أنه وجد بعض الإشارات القليلة، ومن تلك الإشارات أنه في سنة (429هـ / 1037م) جمع الأشراف والقضاة إلى بيت التوبة⁽¹⁾، واستدعى جاثليق النصارى ورأس جالوت اليهود، وخرج توقيع الخليفة في أمر الغيار (مخالفة للمسلمين باللباس)، وإلزام أهل الزمة إياه⁽²⁾، وهذا دليل قاطع على مشاركة جاثليق النصارى، ورأس جالوت اليهود في تنفيذ الأوامر الصادرة من للخليفة العباسي، كما يعطى صورة أخرى، وهي أن السلطة القضائية المتعلقة بالقضاء لأهل الزمة كانت من مسؤولية رئيس الطائفة حتى يلزم الجميع بالغيار المحالف للمسلمين، كما أن اليهود في تلك الفترة لم يكن لهم قولتين مرغبة يتخذ منها دستوراً للإدارة القضائية⁽³⁾ بسبب انهيار المدارس الفقهية لليهودية ببغداد في العصر البويهي، وانتقال تلك المدارس إلى الأندلس.

ومنذ القرن (الرابع الهجري / العاشر الميلادي) اعتبر المجوس أهل زمة بعد أن اعترفت الخلافة العباسية بهم بجانب اليهود والنصارى، كان يمثلهم في قصر الخليفة رئيس ديني، وكان شأنهم شأن غيرهم من طوائف أهل الزمة فعملوا معاملة حسنة، وتولوا المناصب الكبرى، ومنهم من

(1) بيت التوبة، اتخذ الصاحب بن عباد وزير المويد للدولة البويهي بناء في داره سماه بيت التوبة، وضع

الطماة خطوطهم بصحة توبته. انظر ابن كثير، البداية والنهاية، 11، ص 313.

(2) ابن كثير، المصدر السابق، ج 2، ص 39؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج 8، ص 96.

(3) يوسف رزق الله غنم، نزعة المشائق في تاريخ يهود العراق، ط. مطبعة الثقافة الدينية، القاهرة

2001م، ص 126، 127.

الفصل الثالث

تقرب إلى الأمراء وصار من خاصتهم⁽¹⁾، أمثال أبي إسحق الصابي مؤرخ البلاط البويهى، ومن قضاة بغداد المسلمين في العصر البويهى من كان أصله من المجوس، ومنهم الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السرافى النحوي القاضى، سكن بغداد وولى القضاء بها، وكان أبوه مجوسياً، واسمه بهراد، فسماه أبو سعيد عبد الله، وكان أعلم الناس بنحو البصريين، وابتحل مذهب أبي حنيفة، وكان زاهداً لا يأكل إلا من كسب يده⁽²⁾.

رابعاً - الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على القضاة:

كانت الحياة الاجتماعية في بغداد في العصر البويهى متردية بسبب ما أوجده الأمراء البويهيون من إثارة الروح العدائية بين كل من الشيعة والسنة، وشعور الشيعة بالتفوق مع الوجود البويهى ببغداد ففي سنة (346هـ/ 958م)، وقعت فتنة بين أهل الكرخ ببغداد التي كانت مركز تجمع الشيعة وأهل السنة بسبب الصحابة، فقتل من الفريقين خلق كثير، وفي نفس السنة ساءت الأحوال الصحية ببغداد وانتشرت الأمراض، وكثرت في الناس أورام في حلوقهم ومناخرهم، ومنهم من مات فجأة حتى إن بعض

(1) ابن الوردي، نعمة المختصر، ج 1، ص 343؛ حورية عبده سلام، الحياة الاجتماعية في العصر البويهى، ص 98.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 91.

القضاة ببغداد لبس خلعة القضاء ليخرج للحكم فلبس إحدى خفيه فمات قبل أن يلبس الأخرى (1).

وأيضاً سوء الأحوال الطبيعية، ففي سنة (349هـ / 960م) كانت زلزلة فمات بسببها خلق كثير منهم بعض القضاة، كما ظهر في تلك السنة جراد كثير ألتف الغلات الصيفية والثمار، وفي سنة (373هـ / 983م) وفيها غلت الأسعار ببغداد، ومات كثير من الناس جوعاً، وجافت الطرقات من الموت من الجوع (2).

اللهم إلا التتويه بأن البويهيين كانوا شيعة زيدية، وكان التشيع الزيدي مقروناً بالانزعال بطابعه الأيديولوجي التتويري العقلاني المتفتح والحريص على تحقيق العدل الاجتماعي، بما يكفل الموازنة بين مصالح الدولة ومصالح الرعية (3)، ونحن متفقون مع هذا القول من ناحية للمذهب الزيدي بما يكفل من العدالة الاجتماعية للفرد، ولكن نختلف مع هذا القول للزيدي من حيث التطبيق على الواقع فلم يكن البويهيين حريصين على تحقيق العدالة الاجتماعية بسبب ميلهم المفرط إلى الشيعة، وإثارة العداة بين الشيعة والسنة.

(1) ابن العربي، تاريخ الزمان، نقله إلى العربية إسحق أرملة، ب. ط. دار المشرق بيروت 1986م، ص60.

(2) العماد الحنبلي، شذرات، ج 3، ص223، 224.

(3) محمود إسماعيل، البويهيون، حوالة للتاريخ الإسلامي والوسيط، ط. سمنار التاريخ الإسلامي الوسيط، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة 2002م، ص 165.

وهناك العديد من الأمثلة توضح التفرقة في المعاملة ؛ الأمر الذي أدى إلى الفتن طول العصر البويهى ببغداد، ففي سنة (441هـ / 1049م) يوم عيد الفطر ثارت الفتنة بين الشيعة والسنة، ودعى أبو محمد بن النسوي صاحب الشرطة ببغداد، وعبر إلى الجانب الغربي من بغداد، وأزال الفتنة فقتل جماعة من الطرفين، وانتهى إلى الخليفة أن القضاء، ومنهم أبو الحسن السمناني، وأبو الحسن البيضاوي الشافعي، وأبو عبد الله السداسي الحنفي، وابن المحسن التتوخي القاضي الحنفي اجتمعوا عند القاضي المحسن التتوخي، فقال القاضي التتوخي: "هذه طائفة نشأت على سب الصحابة، وما منعت من ذلك إلا أن كانوا يفعلون ذلك في العناد، ولا كان للخليفة العباسي أمر عليهم (1) " لميل بنو بويه إليهم في الباطن، فإنهم أيضاً من كبار الشيعة، وهم آنذاك سلاطين بغداد، غير أنهم كانوا لا يظهرون ذلك خوفاً على مصلحتهم السياسية (2).

ووصل ذلك إلى دار الخلافة في عهد الخليفة القادر بالله ببغداد من الشريف الرضي نقيب الطالبين ببغداد، فكتب وكيلان بما جرى إلى الديوان، وشهد بذلك شهود بما وقف عليه الوزير ابن الحاجب النعمان، فكان رد فعل الخليفة القادر بالله لإرضاء الشيعة والشريف الرضي مما قاله القاضي المحسن التتوخي فيهم أن كتب إلى قاضي القضاء الحسين ابن ماکولا الشافعي بعدم قبول شهادة القاضي التتوخي، وليوغر عليه بملازمة

(1) ابن الجوزي، المنتظم ج 8، ص 82.

(2) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ج 4، ص 49.

منزله إلى أن يكشف عن حاله، ثم لم يزل يسأل فيه حتى أذن له في الشهادة ودخول ديوان قاضي القضاة⁽¹⁾ أي أنه أعاده إلى منصبه كقاضٍ على أحد الدوائر القضائية ببغداد.

تلك الأحداث تبين مدى قوة الشيعة بمساعدة الأمراء البويهيين، كما توضح علاقة القضاة بتلك الفتن، والاجتماعات السرية لبحث الحالة الاجتماعية لأهل السنة والسخط على الشيعة لسببهم الصحابة ولإرضاء البويهيين في مثل تلك الأحوال تكون العقوبة لمن تثبت عليه التهمة من القضاة بالعزل من منصب القضاء، كما تأثر القضاة ببغداد تأثراً مباشراً من جراء الفتن التي كانت تحدث في تلك الفترة، فقصد بعض الهاشميين أبا عبد الله محمد بن النعمان بن المعلم المعروف بالشيخ المفيد⁽²⁾ شيخ الشيعة ببغداد، وهو في مسجده فتعرض له أحد الهاشميين وسبه، فثارَت الشيعة واستنفروا ذلك، وصاروا إلى دار القاضي أبي محمد الأصفهاني قاضي القضاة، والقاضي أبي حامد الأسفرائيني، وكانوا على مذهب الشافعي فسبوها، ونشأت فتنة عظيمة؛ لأن القاضيان كانا من أكبر مشايخ أهل السنة ببغداد، فاستعظم أهل السنة ما حدث لهم، ووقع القتال بينهم، وقصد للشيعة دار القاضي أبي حامد الأسفرائيني، فترك داره، وانتقل إلى دار القاضي وصاح الروافض من الشيعة "يا حاكم يا منصور" وهم يقصدون الخليفة الفاطمي بمصر لنصرتهم على أهل السنة ببغداد، فغضب الخليفة

(1) ابن الجوزي، المنتظم ج 8 ص 82.

(2) Martin- J, e : *The ology of Ashikh Al - Mufid darel. Machreq, liban 1978, p. 122-* (2)

الفصل الثالث

القادر بالله، وأنفذ الفرسان الذين على يابه بمعاونة السنة، فانهزم الشيعة، ثم أمر الخليفة بخروج ابن المعلم الشيخ الشيعة من بغداد، وضرب جماعة ممن كانوا في الفتنة، وحبس آخرين، ومنع الجلوس للقصاص، أي منع عقد جلسات القضاء ببغداد، ثم سأل الأمير جلال الدولة البويهى الخليفة في أمر ابن المعلم، فرد إلى بغداد، وأذن للقضاة لعقد مجالس القضاء بشرط أن لا يتعرض أحدهم للفتنة (1).

وكان الخليفة العباسي في بعض الأوقات يستخدم القضاة في الضغط على الأمير البويهى، وهذا ما حدث سنة (426هـ / 1024م) عندما اعتدى غلام جلال الدولة البويهى على مزرعة الخليفة القائم، فاستاء الخليفة من ذلك، وطلب تأديبه، فلم يجب طلبه، فأمر الخليفة القضاة بالامتناع عن القضاء، الأمر الذي حمل جلال الدولة البويهى على ترضية الخليفة القائم، والاعتذار وجيء بالغلام فُسجن، ثم أطلق سراحه (2) ؛ لأن ذلك يجلب عليه غضب أهل بغداد ؛ لأن القضاء بالنسبة لهم شيء لا غنى عنه، الأمر الذي جعله ينفذ طلب الخليفة.

ولم يقتصر نور القضاة ببغداد في المشاركة في الحياة الاجتماعية عند هذا الحد ؛ بل كانت العادة ببغداد إذا توفي أحد أن يجلس أهل المتوفى للعزاء في مسجد الحي ليتقبل التعزية، وليبقى على ذلك ثلاثة أيام لتقبل

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 237، 238؛ العماد الحنبلي، شذرات، ج 3، ص 149؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 2، ص 237.

(2) ابن الجوزي، المصدر السابق، ج 8، ص 82.

الفصل الثالث

العزاء، لا يتخللها سوى قراءة القرآن أو المناظرة بين الشيوخ، فلما توفيت زوجة القاضي أبي الطيب الطبري شيخ الشافعية ببغداد حضر للعزاء القاضي أبو عبد الله الصيمري شيخ الحنفية، فرغب الحاضرون من أهل بغداد الاستقادة منهما في مناظرة في بعض أمور الفقه على المذهبين الشافعي والحنفي، فاعتذر الصيمري عن ذلك وقال للناس: من كان له تلميذ مثل أبي عبد الله الدامغاني الحنفي لا يحتاج إلى الكلام، وما هو حاضر من أراد أن يكلمه فليفعل، وقال القاضي أبو الطيب للطبري للشافعي، وهذا أبو إسحاق من تلاميذي ينوب عني⁽¹⁾، وكل من عبد الله الدامغاني، وأبو إسحاق تولوا منصب القضاء ببغداد؛ فالأول ولي منصب قاضي القضاة ببغداد، والثاني تولى منصب قاضي على دائرة من دوائر بغداد.

و نتبين مما سبق قوة علاقة القضاة بالمجتمع البغدادي، واعتزاز القضاة بتلميذهم، والرفع من شأنهم في مجالس المناظرة ببغداد.

أما عن الحياة الاقتصادية ببغداد في فترة بني بويه، ونظراً لتشيعهم فقد حاولوا صيغ دولتهم بالطابع الشيعي، مما أدى إلى احتدام الصراع بين الشيعة والسنة، وفي تلك الحقبة البويهية بدأ نظام الإقطاع في الدولة الإسلامية إذا أخذ معز الدولة البويهي بعد أن استولى على بغداد يقطع قواده ومواليه القرى كأرزاق عوضاً عن المراتب النقدية⁽²⁾، والإقطاع المعروف عند المسلمين نوعين من الإقطاع أحدهما: إقطاع التملك الذي

(1) الشيرازي، طبقات الفقهاء، ص 7.

(2) حسن الباشا، الحضارة الإسلامية، ص 26.

الفصل الثالث

يكون في الأرض الموات لإحيائها، والثاني إقطاع الاستغلال فهو مؤقت لا يحق لصاحبه أن يمتلكه ؛ بل أن يستغله، ويدفع عنه ضريبة الخراج، وفي العصر البويهي ساد نمط جديد من الإقطاع في العراق وغرب إيران في (القرنين الثالث والرابع الهجري / التاسع والعاشر الميلاديين) عرف بالإقطاع العسكري، وأن هذا النوع من الإقطاع ماد بشكل واضح في العصر البويهي (1):

ويؤكد ذلك: cahen Claude (2)، أن الإقطاع ليس له ثوابت فهو يحسب في حالة الانقطاع عن الخدمة، ولكن يجب التنكير أن التطور قد ظهرت بوارده في العصر البويهي من أي عصر آخر بسبب ازدياد ضعف الخلافة العباسية، وتسلسل البويهيين عليها، وقيام أمرائها بتوزيع بعض أراضيها إقطاعات على العساكر البويهية (3).

وكان نصيب القضاة من تلك الإقطاعات الضريبة العشرية التي كانت تدفع لبيت المال ؛ حيث كان القضاة يأخذون رواتبهم من بيت المال (4).

ويضيف tyan Emele (1) أن القضاة الذين هم على رأس السلطة القضائية في مختلف الدولة الإسلامية يقومون أيضاً باستغلال الموقف،

(1) سليمان خرايشة، الإقطاع المسلح في بلاد الشام، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، المجلد 2، العدد 6 لسنة 1995م، ص3416، 3417؛ عبد العزيز الدوري، نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد 20، ب. ط. مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1970م، ص177 - 198.

(2) *Islam desorigines oude but de L'empire ottoman p. 179,180.*

(3) Khan. M. S, *the effects of Iqta'l land - grant system under The buwayhids, I - (3) c, vol- LvIII, NO, 4,p.289- 297.*

(4) Tayan, *History'organis atian judikciaire enpay dilsian, NoII,p.503.*

الفصل الثالث

وبذلك ظهر نوع من النظام الإقطاعي؛ حيث كان فيه للقضاة دور كبير جداً، وهذا الموقف مشابه لتلك التي كانت تحدث في الإقطاعات المسيحية؛ حيث كان موظفو الإدارة العليا، وكبار الملاك والرؤساء الدينيون، يعتبرون أنفسهم كولاة على أراضي واسعة.

ولم ينطبق هذا المبدأ على قضاة بغداد في العصر البويهي إلا في حالات نادرة من القضاة الذين كان لهم علاقات قوية مع الأمراء البويهيين، فوجد أن القاضي ابن قريعة قاضي دائرة المسندية ببغداد كان لديه إقطاع منحه له معز الدولة البويهي (2)، وأيضاً للقاضي المحسن التتوخي قد منحه إقطاعاً نظير الخدمات التي كان يقوم بها للمعز الدولة البويهي (3).

وساعت أحوال القضاة في تلك الفترة حتى أنهم لم يتركوا على هذا الوضع؛ بل عمل الأمراء البويهيون على مصادرة القضاة ببغداد، إما بدافع ديني ميامي، أو اقتصادي، فقد صادرت أموال القاضي ابن قريعة أثناء توليته للقضاء، وحصل عضد الدولة البويهي من المصادرات ألف ألف وتسعمائة وخمسين ألف درهم، وكان نصيب القاضي ابن قريعة من تلك المصادرة مائة ألف درهم أخذت منه (4)، وأيضاً للقاضي التتوخي عشرة آلاف درهم أخذها من إقطاع كان له فأدها لعضد الدولة (5).

(1) *Histoire l'organisation judiciaire enpays d'Isiam, NoII, p436 J 443.*

(2) ابن حمدون، للتكرة، ج 3 ص 225.

(3) ياقوت، معجم الأبناء، ج 6 ص 265.

(4) الهذلي، نيل تاريخ الطبري، ج 11 ص 442.

(5) ياقوت، معجم الأبناء، ج 6 ص 265، ط 2.

الفصل الثالث

ونتيجة للتفرقة بين العسكريين والإداريين أمثال القضاة وعامة بغداد في العصر البويهي أدى إلى ظهور العيارين، وكان لهم زعماء، وكانوا يحملون فكرة محببة إلى الشعب، نظير محاولة القضاء على التوزيع غير العادل للثروة، ولو بطرق غير مشروعة، وهذا يعني أن حركة العيارين والشطار، وإن كانت مرفوضة من الناحية القانونية، فإنها مقبولة من الناحية الاجتماعية، ويعد أصحابها من الأبطال في نظر العامة (1).

وقصارى القول نتيجة سوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية ببغداد، وسوء المعيشة بها أدى إلى ترك بعض القضاة بغداد إلى أماكن أفضل في المعيشة، وبعيداً عن الفتن، وما جرى من سب الصحابة، وغير ذلك من للفتن، وسطو العيارين، ومصادرة البويهيين وتعذيبهم، فخرج القاضي عبد الوهاب بن نصر أبو محمد المالكي من بغداد إلى مصر، ويصف خروجه ببعض أبيات الشعر (2) التي يصف فيها أن مراتب القضاة لم تكن مجزية ببغداد مع الغلاء المتواصل وعدم الاستقرار، وأيضاً القاضي أبو طاهر الذهلي، وكان مالكي المذهب ترك بغداد في بداية العصر البويهي، واستقر في مصر مع دخول الفاطميين، فاجتمع القاضي أبو طاهر بالمعز الخليفة

(1) التوحيد، الإمتاع والمؤانسة ج3، ص160، محمد أحمد عبد المولى، الحيارون والشطار في التاريخ العباسي، ص111، 116؛ محمد رجب النجار، حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي، ب. ط، عالم المعرفة، الكويت 1891م، ص84، 85.

(2) سلام على بغداد في كل موقف ربح لها منى سلام مضاعف
قراها ما فارقتها عن ملي لها . وإني بشطي جانيها لعارف
ولكنها ضاقت علي بأسرها ولم تكن الأرزاق تساعف
فكانت كحل لبيت أهوى دونه وأخلقه تنأي به وتخالف

-انظر ابن الخطيب، تاريخ بغداد، ج3، ص223، 224؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص61.

الفاطمي بمصر فأعجب به، وأقره على ولايته بقضاء مصر حتى استعفى قبل موته بقليل (1).

— الدور السياسي للقضاة داخل بغداد:

وعلى الرغم من الدور الرائد الذي قام به القضاة ببغداد في المجال القضائي والاجتماعي، فقد لعب القضاة دوراً بارزاً في النواحي السياسية داخل بغداد وخارجها، وكان لهم تأثير مباشر على الخليفة العباسي، والأمير البويهبي، فلما تقلد الخليفة الطائع لله أمير المؤمنين الخلافة طالب القاضي أبا محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف أن يتولى له الوزارة، فرفض، وعرض عليه أن يدير أمره، ويقوم له بترتيب الأمور إلى أن يستكتب من يراه، فكان يحضر دائماً، ويدير الأمور للخليفة العباسي، وقد لا يكون في الدار كاتب، فيوقع بخطة في الأمور السياسية المتعلقة بالخلافة العباسية، وكان أول ما بدأ به لاختيار الوزراء ليشير على الخليفة فيما يختار (2).

ويلاحظ أن للقضاة لهم مكانة رفيعة داخل المجتمع البغدادي؛ حيث إنهم قانرون على تولية المناصب السياسية مثل، الوزارة وغيرها من المهام السياسية، بسبب الخبرة في المجال السياسي وتدريب الأمور، الأمر الذي

(1) الخطيب، تاريخ بغداد، ج 2، ص 303؛ السيوطي، حسن المحاضرة، ج 2، ص 146؛ ابن تترقي بردي،

النجوم الزاهرة، ج 4، ص 134؛ العماد الحنبلي، ثمرات، ج 3، ص 60.

(2) التتوخي، نشوار المحاضرة، ج 3، ص 168؛ الغزالي المصري الحنفي، الطبقات السنية في طبقات الحنفية

ص 4، 4017.

جعل الخلفاء يعتمدون عليهم في اختيار الوزراء والاعتماد عليهم في الشؤون السياسية.

ولا ريب في أن القضاة كان لهم دور في توثيق واستيفاء وأخذ اليمين، سواء كان من الخليفة إلى الأمير البويهى أو العكس، ففي سنة (415هـ / 1024م) عندما حلف شرف الدولة البويهى على الطاعة والمخالصة للخليفة، وكان وقوع اليمين في يوم الخميس الحادي عشر من صفر، وتولي أخذها، واستيفاءها القاضي أبو جعفر السمناني، ثم حلف الخليفة لمشرف الدولة البويهى (1).

وفي سنة (423هـ / 1031م) حلف الملك البويهى للخليفة يميناً حضرها الشريف المرتضى نقيب الطالبين ببغداد، وقاضي القضاة ابن ماکولا الشافعي وغيرهم، وركب الوزير أبو القاسم إلى دار الخلافة فحضر الشريف المرتضى وقاضي القضاة فحلف للأمير جلال الدولة البويهى على إخلاص النية والصفاء والالتزام، وإقراره على الإمارة ببغداد، وأخذ اليمين على الخليفة، وشهد عليه قاضي القضاة ببغداد آنذاك (2)، كما أرسل بعض القضاة أخذاً لليمين واستيفاءها، فعند إنفاذ القاضي أبي بكر بن قريعة والقاضي أبي حامد الإسفرائيني، وأخذ اليمين على الشريف الرضي نقيب

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج 8، ص 16.

(2) نفسه 8، ص 81.

الفصل الثالث

الطالبين أنه لم يقل الشعر المنسوب إليه⁽¹⁾ في مدح الخليفة الفاطمي بمصر ولا يعرفه، واندرجت القضية على هذا بعد أن أخذ القضاة اليمين عليه⁽²⁾.

وإلى جانب ذلك الوساطة السياسية التي كان يقوم بها القضاة ببغداد⁽³⁾، وحضور مجلس الخليفة العباسي ليقوموا بدور المستشارين السياسيين، أو الشهود للدول على العهود، والمواثيق التي تتم داخل المجلس، وتدون على طريقهم، ففي سنة (382هـ / 992م) جلس الخليفة القادر بالله، وحضر القضاة والأشراف والأعيان، وأحضر رسول صاحب المولتان⁽⁴⁾، فنكر الرسول رغبة بلاده في الإسلام والدخول فيه وعلى رأسهم زعيمهم، وطلب من الخليفة أن يرسل إليهم من يعلمهم السنن والفرائض والشرائع والحدود، فوعده الخليفة بذلك بحضور القضاة، وكتب له المواثيق، وسر أهل بغداد غاية السرور⁽⁵⁾.

وعند دخول عضد الدولة البويهبي ببغداد وهزيمة عز الدولة البويهبي فأصدر الخليفة العباسي مرسوماً باستغفاء معز الدولة البويهبي، وقرىء على القضاة بالجامع وطلب للقضاة من عضد الدولة بإقامة العدل والإحسان إلى الرعية⁽⁶⁾، أما عن الوساطة السياسية على سبيل المثال ما قام به أفضي

(1) سبق عرض الشعر الذي قاله الشريف الرضي في صدر ذلك الفصل.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 28.

(3) انظر للفصل الأول فقرة الوساطة السياسية.

(4) المولتا، مدينة من نواحي الهد قرب غزنة، (انظر ياقوت، معجم البلدان، ج 4، ص 287).

(5) ابن تغر، بردي، النجوم الزاهرة، ج 4، ص 165.

(6) الهمذاني، ذيل تاريخ الطبري، ج 11، ص 440.

الفصل الثالث

القضاة الماوردي، وكان ذا منزلة عند ملوك بني بويه يرسلونه في التوسط بينهم وبين من يناوئهم، ويرتضون بوساطته، ويقفون بتقريراته (1).

ويتجلى دور القضاة السياسي في موقفهم تجاه الحملات البيزنطية في الشام وتأثيرهم في المجتمع البغدادي، ففي سنة (362هـ / 972م) هجم البيزنطيون على نصيبين (2) بجمع غير، فخاف الناس بالموصل وما حولها، وأخذ الناس ببغداد يتكلمون واضطربوا، وانقسم هذا الاضطراب بين الخاصة والعامة، وصارت العامة طائفتين: طائفة ترق للدين، ولما دهم المسلمين من جراء تلك الحملات، وطائفة وجدت فرصتها في العبث والفساد، وافترقت الخاصة أيضاً فرقتين: فرقة أحببت أن تكون للناس حمية للإسلام ونهوض إلى الجهاد، وتحقيق النصر وعلى رأسهم القضاة ببغداد، وطائفة اختارت السكون وعدم التحرك، ومنهم الأمير البويهى عز الدولة بختيار، والخليفة المطيع لله لقلته ثروته (3).

واجتمع الناس إلى القضاة ببغداد للوقوف معهم ومساعدتهم للتوصل إلى الأمير البويهى عز الدولة بختيار، ومن القضاة القاضي أبو تمام الزينبي نقيب العباسيين، وقاضي القضاة ابن صالح بن أم شيبان المالكي، وقاضي القضاة محمد بن معروف الحنفي، وابن غسان القاضي وغيرهم من قضاة

(1) ياقوت، معجم الأقباء، ج 19، ص 52، 53.

(2) نصيبين، مدينة عامرة من بلاد الجزيرة، على طريق القوافل من الموصل إلى الشام، وبينها وبين الموصل

سنة أيام (ياقوت، معجم البلدان، ج 5، ص 289، 288.

(3) التوحيدى، الإمتاع والمؤانسة، ج 3، ص 151، 152.

الفصل الثالث

بغداد، ومن الشهود ابن مكرم، وكان من كبار الشهود في سوق يحيى (1)، وابن رباط شيخ الشيعة، ونائب عنهم، وتشاوروا، وانتهى الاجتماع بأن تخرج طائفة إلى بختيار البويهى، وتخبره بما حدث ببغداد، وما يقوله العامة والخاصة، لو كان لنا خليفة أو أمير أو ناظر سائس لما وصل الأمر إلى هذه المصيبة، واجتمع القضاة والفقهاء بعز الدولة البويهى، وكان وقر الحظ من سوء الأدب، فتكلم القضاة والفقهاء في هذا الأمر باعتبار الأمير هو متولي شئون الخلافة العباسية ببغداد من قبل الخليفة للمطيع لله، وبعد أن وصفوا له الأمر وما جرى من الخوف والقتل والسلب والنهب، وعدم قدرتهم الوقوف أمام عدوهم لقلّة سلاحهم، وطلبوا منه المساعدة، وأنهم يجمعون له الأموال التي تعينه على ذلك من موسرهم، ويقدموا له أحداثهم وأولادهم للخروج معه، ويكونون تحت أمره، وفي طاعته، وكان رد الأمير عليهم بأن ينشغل كل واحد بعبء نفسه، ولا يعظ غيره، واتهم القضاة والفقهاء بالنفاق، ولم يعط للموضوع أي اهتمام وانفض الاجتماع (2).

وقصارى القول فقد تعددت مواقف القضاة المذهبية والاجتماعية والسياسية، وكان لهم دور قوي داخل المجتمع البغدادي لكونهم صفوة المجتمع يرجع إليهم الخاصة والعامة في كل أمورهم.

(1) سوق يحيى في الجانب الشرقي ببغداد، بين الرصافة ودار المملكة التي كانت عند جامع السلطان، الذي

ينسب إلى يحيى بن خالد البرمكي، كانت إقطاعاً من الخليفة الرشيد (ياقوت، معجم البلدان، ج3،

254، 256.

(2) التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج3، ص195 - 159.